الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أثر تقلبات أسعار النفط على الإستثمار العام في الجزائر من 2000-2022

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة:
لعرابي ياسمين

تحت إشراف:
كعوان سليمان

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
سحاب نادية	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا	20 أوت 1955 سكيكدة
دموش وسيلة	أستاذ محاضر "أ"	ممتحنا	20 أوت 1955 سكيكدة
د.كعوان سليمان	أستاذ التعليم العالي	مشرفا	20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2023-2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أثر تقلبات أسعار النفط على الإستثمار العام في الجزائر من 2000-2022

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة:
لعرابي ياسمين

تحت إشراف:
كعوان سليمان

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
سحاب نادية	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا	20 أوت 1955 سكيكدة
دموش وسيلة	أستاذ محاضر "أ"	ممتحنا	20 أوت 1955 سكيكدة
د.كعوان سليمان	أستاذ التعليم العالي	مشرفا	20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2023-2024

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات أشكر الله على توفيقه لي

اتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذ المشرف الدكتور كعوان سليمان الذي سندني في انجاز المذكرة وخصص لي من وقته رغم انشغالاته

كما اتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير الى لجنة المناقشة التي بذلت جهدا في الاطلاع على هذه المذكرة، وأيضا كل الشكر لأساتذة قسم العلوم الاقتصادية وزملائي في الدراسة

اشكر كل من مد لي يد العون في مسيرتي الدراسية واسال الله ان يرزقنا علما نافعا وان يجعل هذا العمل نافعا لمن قرأه

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين

اهدي تخرجي إلى من احمل اسمه بكل فخر إلى الذي أفنى حياته لخدمة عائلته الى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم بعد فضل الله أبي الغالي حفظه الله

الى اليد الخفية التي أزالت المصاعب عن طريقي ومن تحملت وعانت الكثير الى التي ساندتني عند ضعف وسهلت لي الشدائد بدعائها الى التي شجعتني دائما امي حبيبتي حفظها الله

إلى العضد والسند الذي لا يميل إخوتي وأحبائي خاصة أمينة ومريم

إلى عائلتي كلها خاصة عماتي الغاليات لويزة، نفيسة، سعاد، وابنة عمتي ريم وابنة عمي سارة، وخالاتي جميعهن

إلى زميلاتي في العمل كلهن بدون استثناء خصوصا سعاد ،آسيا، ريمة، نورة، والطبيبة يزلي

الى صديقتي الصدوقة نرجس وكذلك نسرين ، الى رفيقات الدرب الوفيات "رميساء، كوثر، سلوى"

الى سهيلة عيسوس التي مدت لي يد العون في المذكرة، وإلى كل من ساهم في مساعدتي على القيام بهذه المذكرة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الاشكال	
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار النظري للنفط وعلاقته بالاستثمار العام	
المبحث الأول: مفاهيم حول النفط والإستثمار العام	**07**
المطلب الأول: قطاع النفط في الإقتصاديات المعتمدة عليه	**07**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط	**13**
المطلب الثالث: الإستثمار العام، وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية	**23**
المبحث الثاني: العلاقة بين أسعار النفط والإستثمار العام	**27**
المطلب الأول: آليات إنتقال تأثير أسعار النفط (السوق العالمية) على الإستثمار العام	**27**
المطلب الثاني: ارتفاع أسعار النفط وعلاقته بالاستثمار العام	**30**
المطلب الثالث: تأثير أسعار النفط على نمو التنمية المستدامة والتوازن المالي	**32**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	**36**
المطلب الأول: الدراسات السابقة المحلية	**36**
المطلب الثاني: القيمة المضافة	**37**

خلاصة الفصل	
الفصل الثاني: دور قطاع النفط في تعزيز الاستثمار العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	
المبحث الأول: قطاع النفط وقطاع الإستثمارات العامة في الجزائر	**41**
المطلب الأول: دور قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري	**41**
المطلب الثاني: عوامل التقلب في أسعار النفط وآثارها على الجزائر	**47**
المبحث الثاني: علاقة ارتفاع أسعار النفط على الاستثمار العام في الجزائر	**55**
المطلب الأول: الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط لزيادة الإستثمارات العامة	**55**
المطلب الثاني: آفاق تعزيز العلاقة بين أسعار النفط والاستثمار العام في الجزائر	**58**
المطلب الثالث: التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين	**60**
المبحث الثالث: برنامج الإستثمارات العامة في الجزائر خلال فترة (2000-2022)	**62**
خلاصة الفصل	
خاتمة	
قائمة المراجع	

فهرس الجداول:

الجدول	الصفحة
الجدول رقم(01)، يبين أسعار النفط خلال الفترة 1970 -1985	**21**
جدول رقم(2) تطور أسعار البترول خلال الفترة 1986-1999	**22**
الجدول رقم(03) يبين تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016	**22**
الجدول(04): نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الكلية في الفترة (2001-2019)	**41**
جدول رقم05: مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة في الجزائر	**43**

فهرس الأشكال

الشكل	الصفحة
الشكل 02: يبين نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الاجمالية في الجزائر خلال الفترة(2001-2019)	**42**
الشكل رقم 03: يوضح العلاقة بين تطور الصادرات الكلية والنفطية وأسعار النفط	**43**
الشكل رقم (04): تطور الإيرادات البترولية والايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019) (الوحدة: مليار دج)	**44**
الشكل رقم (05) : نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة(2001-2019)	**46**

الملخص:

تستكشف هذه الدراسة "تأثير تقلبات أسعار النفط على حجم وطبيعة الاستثمارات العامة في الجزائر" يركز على تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط واستدامة الاستثمارات العامة في البلاد خلال الفترة الزمنية 2000–2022. تهدف الدراسة إلى فهم كيفية تأثير تقلبات الأسعار على حجم ونوعية الاستثمارات، خاصة في ظل الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على إيرادات النفط .

تشير النتائج إلى أن فترات ارتفاع أسعار النفط تؤدي إلى زيادة كبيرة في الإيرادات الحكومية، مما يسمح بتمويل مشاريع ضخمة في البنية التحتية والتنمية. بالمقابل، تؤدي فترات انخفاض الأسعار إلى تقليص هذه الاستثمارات وتأجيل أو إلغاء العديد من المشاريع. يكشف البحث أن هذا الاعتماد المفرط على قطاع النفط يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية، ويبرز ضعف القطاعات الاقتصادية الأخرى التي لا تزال غير قادرة على تعويض التراجع في العائدات النفطية.

على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، إلا أن تأثير هذه الإصلاحات لا يزال محدودًا. كما تشير الدراسة إلى الحاجة الملحة لتطوير أدوات مالية واستثمارية جديدة، مثل إنشاء صناديق سيادية لتخزين الفوائض المالية الناتجة عن فترات ارتفاع أسعار النفط، وذلك لحماية الاقتصاد من التقلبات المستقبلية.

في الختام، تدعو الدراسة إلى وضع استراتيجيات جديدة تهدف إلى تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر وضمان استدامة الاستثمارات العامة، حتى في ظل تقلبات أسعار النفط. تعتمد هذه الاستراتيجيات على تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة، وتنفيذ إصلاحات مالية تساهم في استقرار الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: نفط، إستثمار العام، الجزائر

Summary :

This study explores "The Impact of Oil Price Fluctuations on the Volume and Nature of Public Investments in Algeria." It focuses on analyzing the relationship between oil price fluctuations and the sustainability of public investments in the country during the period 2000-2022. The study aims to understand how price fluctuations affect the volume and type of investments, especially given Algeria's heavy reliance on oil revenues.

The results indicate that periods of rising oil prices lead to a significant increase in government revenues, allowing for the financing of large-scale infrastructure and development projects. Conversely, periods of falling prices result in a reduction of these investments, with many projects being postponed or canceled. The research reveals that this excessive dependence on the oil sector makes the Algerian economy vulnerable to external shocks and highlights the weakness of other economic sectors, which are still unable to compensate for the decline in oil revenues.

Despite government efforts to diversify the economy and reduce dependence on oil, the impact of these reforms remains limited. The study also emphasizes the urgent need to develop new financial and investment tools, such as establishing sovereign wealth funds to store financial surpluses generated during periods of high oil prices, in order to protect the economy from future fluctuations.

In conclusion, the study calls for the implementation of new strategies aimed at enhancing economic diversification in Algeria and ensuring the sustainability of public investments, even in the face of oil price fluctuations. These strategies rely on the development of other sectors, such as agriculture and industry, and the implementation of financial reforms that contribute to economic stability and achieving sustainable development.

Keywords: Oil, Public investment

مقدمة

مقدمة

يُعتبر الاستثمار، بأشكاله المتعددة، محط اهتمام كبير في مختلف الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية، نظراً لدوره المحوري في تعزيز النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية. ويأتي الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أبرز مصادر التمويل الخارجي، والذي شهد تطورًا لافتًا في السنوات الأخيرة، خاصة مع تراجع الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية. في هذا السياق، بات الاستثمار الأجنبي أحد أهم الأدوات لدعم تمويل التنمية في العديد من الدول، ومن بينها الجزائر.

تسعى الجزائر جاهدة لتحسين بيئتها الاستثمارية من خلال تبني سياسات استثمارية ملائمة، وتقديم حوافز وامتيازات متنوعة لجذب المستثمرين، بالإضافة إلى تطوير التشريعات وإصلاح السياسات العامة. ورغم توفر الجزائر على مقومات جذب قوية مثل الثروات الطبيعية والموقع الجغرافي المميز، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة تحول دون تحقيق أهدافها الاستثمارية، أبرزها الاعتماد المفرط على الاقتصاد الريعي، والذي يعتمد بشكل أساسي على تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

يُعتبر النفط سلعة استراتيجية منذ الحرب العالمية الأولى، وزادت أهميته خلال الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، فإن المخاوف بشأن نضوب الموارد النفطية باتت مصدر قلق متزايد، ليس فقط للجزائر ولكن للدول المنتجة والمستهلكة بشكل عام. في ظل هذه المخاوف، أصبح من الضروري التفكير في خطة اقتصادية مستقبلية تركز على تقليل الاعتماد على إيرادات النفط.

وفي هذا السياق، يعد الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر أداة فعالة لتحقيق هذا الهدف، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري ما زال مرتبطاً بشكل كبير بموارد الطاقة. تستقطب معظم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر قطاعي النفط والغاز، وهو ما يعكس الحاجة الملحة لتنويع القاعدة الاقتصادية والاستثمار في قطاعات أخرى لتحقيق نمو مستدام وتقليل الاعتماد على تقلبات أسعار النفط التي تتأثر بعوامل عديدة خارج نطاق السيطرة.

يتطلب تعزيز الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إصلاحات هيكلية شاملة، تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتحسين مناخ الاستثمار، بما يعزز من قدرة الاقتصاد الجزائري على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بعيداً عن الاعتماد المفرط على النفط.

1.الإشكالية:

ما هي انعكاسات تقلب أسعار النفط على الاستثمار العام في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

ومن خلال هذا التساؤل يجدر بنا طرح مجموعة من الأسئلة:

- ما العلاقة بين أسعار النفط والإستثمار العام؟
- هل تمكنت السياسات والإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في زيادة حصتها من تدفقات رأس المال الأجنبي؟؛
- كيف تؤثر أسعار النفط على الاقتصاد الوطني بشكل عام والاستثمار العام بشكل خاص؟

2.الفرضيات:

ينعكس ارتفاع اسعار النفط ايجابيا على الاستثمار العام في الجزائر

الفرضيات الفرعية

- توجد علاقة ايجابية بين اسعار النفط والاستثمار العام.
- تؤثر أسعار النفط في الجزائر على الاقتصاد ككل وعلى الاستثمار العام بشكل خاص.
- ساهمت السياسات والاصلاحات المتبناة في الجزائر في زيادة تدفقات راس المال الأجنبي.

3.أهمية الدراسة:

دراسة انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاستثمار العام في الجزائر تعد أمراً بالغ الأهمية، نظراً للعلاقة الوثيقة بين الاقتصاد الجزائري وأسعار النفط العالمية. إذ يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على عائدات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، مما يجعل فهم تأثير هذه التقلبات ضرورة ملحة لتحديد المخاطر والتحديات التي تواجه الاستثمارات العامة في البلاد.

هذه الدراسة تتيح فرصة مهمة لتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تقليل الاعتماد على النفط، عبر البحث عن بدائل وتنويع مصادر التمويل. ومن خلال فهم العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وحجم الاستثمارات العامة، يمكن للحكومة وضع استراتيجيات تهدف إلى ضمان استدامة المشاريع الاستثمارية حتى في أوقات تراجع أسعار النفط. هذا يسهم في الحفاظ على استمرارية التنمية الاقتصادية في البلاد.

تتيح الدراسة فرصة لتقييم السياسات الاستثمارية الحالية ومراجعتها بناءً على الأدلة العلمية، مما يسهم في تحسين تلك السياسات وجعل الاقتصاد الجزائري أكثر مقاومة للصدمات المرتبطة بتقلبات أسعار النفط.

4.أهداف الدراسة:

– الهدف الأساسي هو فهم كيفية تأثير تقلبات أسعار النفط على حجم وطبيعة الاستثمارات العامة في الجزائر، وما إذا كانت هذه التقلبات تؤدي إلى زيادة أو تقليص هذه الاستثمارات.

–الكشف عن نقاط الضعف والتهديدات التي تنشأ بسبب الاعتماد المفرط على إيرادات النفط، والتي قد تؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي والاستثماري في البلاد.

– يتم السعي إلى تقديم مقترحات لسياسات اقتصادية واستثمارية تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط، وتعزيز الاستثمارات في قطاعات أخرى من الاقتصاد، بما يعزز تنويع مصادر الدخل.

– تهدف الدراسة إلى وضع استراتيجيات لضمان استدامة الاستثمارات العامة في الجزائر، حتى في ظل تقلبات أسعار النفط، بما يضمن استمرار التنمية الاقتصادية.

–وضع تصور مستقبلي للاقتصاد الجزائري يعتمد على تقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر التمويل، لضمان استقرار الاستثمار العام في المدى الطويل.

5. منهجية الدراسة:

تتطلب طبيعة هذا البحث استخدام مناهج متنوعة لتحقيق الأهداف المرجوة. لذلك، تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

استخدم المنهج الوصفي لاستعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار العام وأسعار النفط، مع التركيز على أبرز جوانبها.

أما المنهج التحليلي، فقد تم توظيفه من خلال تحليل المؤشرات والبيانات الصادرة عن مؤسسات دولية وإقليمية، بهدف دراسة واقع الاستثمار في الجزائر في ظل التغيرات التي طرأت على أسعار النفط، وخاصة في الفترة الأخيرة التي شهدت تذبذباً كبيراً وعدم استقرار، مما كان له تأثير ملحوظ على القرارات الاستثمارية في الجزائر.

6. صعوبات الدراسة:

تكمن صعوبة الدراسة في شساعة الموضوع وتشعبه رغم توفر وتعدد المراجع وتنوعها واختلافها أحيانا حول فكرة واحدة الاستثمار مثلا او النفط لذلك كان لابد من الاعتماد على الموضوعية في سرد المعلومات والأخذ بالأفكار المتقاربة حيت يمكن الوصول الى الفكرة المطلوبة.

7. عينة الدراسة:

العينة المكانية: البلد: الجزائر

العينة الزمانية: 20000–2022

8.هيكل الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من فصلين رئيسيين. يتناول **الفصل الأول: الإطار النظري للنفط وعلاقته بالاستثمار العام،** حيث يستعرض الأسس النظرية المتعلقة بالنفط والاستثمار العام من خلال ثلاثة مباحث رئيسية. في **المبحث الأول،** يتم توضيح مفاهيم حول النفط والاستثمار العام، مع التركيز على تعريف النفط وأهميته في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى تعريف الاستثمار العام ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية. أما **المبحث الثاني** فيتناول العلاقة بين أسعار النفط والاستثمار العام، حيث يتم تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط على حجم الاستثمار العام ومدى تأثر الاستراتيجيات الاقتصادية بهذه التقلبات. في **المبحث الثالث،** يتم استعراض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين أسعار النفط والاستثمار العام، مع الاستفادة من نتائج هذه الدراسات في توجيه البحث الحالي.

أما **الفصل الثاني فيركز على دور قطاع النفط في تعزيز الاستثمار العام في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2022.** يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسية، حيث يستعرض **المبحث الأول** واقع قطاع النفط وقطاع الاستثمارات العامة في الجزائر، مع تسليط الضوء على كيفية تفاعل القطاع النفطي مع الاستثمارات العامة لدعم التنمية الاقتصادية. في **المبحث الثاني،** يتم تحليل تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاستثمار العام في الجزائر، مع التركيز على مدى تأثير هذه الزيادات على حجم ومستوى الاستثمارات العامة. وأخيراً، يقدم **المبحث الثالث** دراسة حول برنامج الاستثمارات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000–2022، مسلطاً الضوء على أهم المشاريع الاقتصادية والتوجهات التي تأثرت بتقلبات أسعار النفط.

.

الفصل الأول:
الاطار النظري للنفط وعلاقته بالاستثمار العام

تمهيد:

يُعَدُّ النفط من أبرز المصادر الحيوية للطاقة التي تلعب دوراً محورياً في الاقتصاد العالمي. فهو ليس مجرد مادة خام تُستَخرج وتُستَثمر، بل يؤثر بشكل عميق في السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الوطنية للدول. من خلال فهم كيفية تأثير النفط على الأسواق العالمية والقرارات الاقتصادية، يمكننا أن ندرك بشكل أفضل كيفية تأثير الاستثمارات العامة على التنمية المستدامة والبنية التحتية.

كما سنتطرق الى في هذا الفصل الى ثلاث مباحث رئيسية، تتمثل في:

المبحث الأول: مفاهيم حول النفط والإستثمار العام

المبحث الثاني: العلاقة بين أسعار النفط والإستثمار العام

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: مفاهيم حول النفط والإستثمار العام

يعد النفط من الموارد الطبيعية الأساسية التي تلعب دوراً محورياً في الاقتصاد العالمي، حيث يُعتبر المصدر الرئيسي للطاقة والصناعات الثقيلة، مما يجعل تقلبات أسعاره ذات تأثير واسع النطاق على الاقتصادات الوطنية، وخاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط مثل الجزائر. يُشكل النفط العمود الفقري للإيرادات في هذه الدول، مما يجعل دراسة تأثيراته على مختلف القطاعات الاقتصادية أمراً بالغ الأهمية.

من ناحية أخرى، يُعتبر الاستثمار العام أداة حيوية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تسعى الدول من خلاله إلى بناء البنية التحتية، وتطوير القطاعات الحيوية مثل التعليم، الصحة، والنقل. ومع ذلك، فإن حجم ونوعية هذه الاستثمارات غالباً ما تتأثر بشكل مباشر بالتقلبات في أسعار النفط، خصوصاً في الدول التي تعتمد على عائدات النفط لتمويل مشاريعها الاستثمارية.

المطلب الأول: قطاع النفط في الإقتصاديات المعتمدة عليه

الفرع الأول: ماهية النفط

1. النفط يُعد من أبرز الموارد الطبيعية غير المتجددة، إذ يتواجد بكميات محدودة في باطن الأرض، ولا مفر من نفاده عاجلاً أم آجلاً. رغم التوقعات المستقبلية لمصير هذا المورد على المدى القريب والبعيد، إلا أن اقتصادات معظم الدول باتت تعتمد عليه بشكل كبير، مما يجعلها تتأثر بشدة بالتقلبات المستمرة في أسعاره والتي تتسم بعدم اليقين وعدم الاستقرار.

2. أما بالنسبة لمصطلح "petroleum"، فهو مشتق من اللغة اللاتينية، ويتألف من كلمتين: "petra" التي تعني صخر، و"oleum" التي تعني زيت. لذا فإن الترجمة الحرفية له هي "زيت الصخر"، والذي يُعرف أيضًا بالنفط أو البترول. يتميز النفط الخام بلونه الداكن الذي يتراوح بين البني الغامق والأسود مع بريق ذهبي، وتختلف كثافته النوعية من خزان لآخر ومن حقل لآخر، حيث يبلغ متوسط الكثافة حوالي 0.835 جرام/سم^3. تتراوح القيمة الحرارية للزيت بين 10400 و10900 سعرة حرارية، ويحتوي الزيت الخام في المتوسط على ما بين 82% و87% من الكربون، وحوالي 11% من الهيدروجين، بينما يشكل الأكسجين نسبة تقارب 1%، والباقي يتكون عادةً من الكبريت والنيتروجين.[1]

3. النفط يتكون نتيجة تحلل المواد العضوية، سواء كانت حيوانية أو نباتية، التي اندفنت على مدار ملايين السنين في طبقات من الرمل الناعم تحت ظروف ضغط وحرارة عالية. يبقى النفط محتجزًا داخل مسام تلك الطبقات الرسوبية حتى تحدث التواءات أو انكسارات نتيجة لحركات القشرة الأرضية، مما يدفعه إلى التحرك تحت تأثير الضغط الهائل الواقع عليه.[2]

---

[1] عبد المقتدر عبد العزيز، **البترول وطرق اكتشافه**، دار الفكر، الأردن، 2008، ص.23.

[2] كامل بكري، الموارد واقتصادياتها، **دار النهضة العربية**، دون طبعة، بيروت، 1986، ص.167.

4. المادة البترولية تأتي بأشكال وصور مختلفة، فهي إما أن تكون في صورة سائلة وتُعرف باسم النفط الخام "Crude Oil"، وهي مادة ذات رائحة مميزة، ولونها يتراوح بين الأسود، الأخضر، البني، والأصفر. يتميز هذا السائل بدرجة لزوجة تختلف حسب كثافته النوعية، والتي تتحدد بنسبة ذرات الكربون الموجودة فيه. كلما زادت نسبة الكربون، ارتفعت الكثافة وأصبح النفط ثقيلًا، والعكس صحيح؛ فكلما انخفضت نسبة الكربون، قلت الكثافة وأصبح النفط خفيفًا. وتؤثر الكثافة النوعية بشكل مباشر على سعر النفط؛ حيث يرتفع سعر النفط الخفيف وينخفض سعر النفط الثقيل. أما في صورته الغازية، فيُعرف بالغاز الطبيعي "Natural Gas"، ويتألف من مجموعة من المواد الغازية، أبرزها الميثان، البروبان، البوتان، النيتروجين، ثاني أكسيد الكربون، والكبريت، بنسب متفاوتة.[1]

الفرع الثاني: أهمية وأشكال النفط الإقتصادي

أولا: أهمية النفط الإقتصادي

النفط يُعتبر من الثروات الطبيعية ذات القيمة العالية، وغالبًا ما يُطلق عليه "الذهب الأسود"، كما يُوصف أحيانًا بأنه شريان الحياة للأمم. تكمن أهميته في عدة جوانب:

1. الأهمية الأساسية والمبدئية:

- النفط كمادة خام: يُستخدم حوالي 13% من مكونات النفط كمواد خام في الصناعة، حيث يتم تحويله إلى مواد بتروكيماوية تُستخدم في صناعة مستحضرات التجميل، المنظفات، الأسمدة، المبيدات الحشرية، وغيرها.
- النفط كوقود: استُخدم النفط كوقود منذ العصور القديمة، ومع اختراع مصباح البرافين والسيارات زاد الطلب على نوعين منه، البرافين (الكيروسين) والبنزين. واليوم، يُعتبر النفط المصدر الأساسي لجميع أنواع الوقود المستخدم.
- استخدامات أخرى: تُشكّل زيوت التشحيم والزيوت الصناعية حوالي 2% من إنتاج النفط، وتُستخدم في عمليات التصنيع.

2. الأهمية الاقتصادية:

- يمكن تناول هذه الأهمية من عدة جوانب:
- النفط سيد مصادر الطاقة: يعتمد العالم الصناعي الحديث بشكل كبير على الطاقة، والتي تُعد المحرك الرئيسي للصناعات ووسائل النقل. ويُعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة بسبب مميزاته التالية:
- قيمة حرارية مرتفعة مقارنة بأي مصدر طاقة آخر.
- تكلفة إنتاج منخفضة مقارنة بتكاليف إنتاج البدائل الأخرى.
- النفط يُعتبر أيضًا مصدرًا للعديد من المنتجات الأخرى.

[1] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983، ص.9

- النفط كمادة أولية لمختلف الصناعات: لم يعد النفط مقتصرًا على استخدامه كمصدر للطاقة فحسب، بل أصبح مادة أولية أساسية في العديد من الصناعات التحويلية، مثل الصناعات البتروكيماوية وصناعة الأسمدة، وغيرها من الصناعات الهامة.
- النفط كمصدر للإيرادات المالية: تستفيد الدول المنتجة والمصدرة للنفط من عوائد كبيرة تعتمد عليها في دخلها الوطني، حيث تصل نسبة الاعتماد على النفط إلى 90% أو أكثر من إجمالي الإيرادات المالية. كما تستفيد الدول المستوردة أيضًا من عوائد كبيرة عبر فرض ضرائب على استهلاك النفط، بحيث أصبح المستهلك يحصد جزءًا كبيرًا من فوائد النفط.
- النفط كمصدر أساسي لتمويل خطط التنمية الاقتصادية: تعتمد الدول النفطية، خاصة في العالم العربي، بشكل شبه كامل على عوائد النفط لتمويل خطط التنمية الاقتصادية. وتُظهر هذه الحقيقة مدى الاعتماد الكبير على عوائد النفط في إقامة مشاريع إنتاجية جديدة، حيث أن غياب هذه العوائد يمكن أن يؤدي إلى توقف عجلة الحياة الاقتصادية، إغلاق العديد من المصانع، وشل القدرة العسكرية لأي دولة. ؛[1]
- النفط سلعة رئيسية للتبادل التجاري: يشكل النفط ومختلف مشتقاته سلعة تجارية دولية، يزداد دوره في تنشيط التبادل التجاري العالمي خاصة بين الدول المنتجة له، التي تعد صادراēا النفطية مصدرا أساسيا في موازين مدفوعاēا، وبين الدول المستوردة التي تعتمد عليه في صناعاتها.

3. الأهمية الاجتماعية:

للنفط تأثير كبير على الحياة الاجتماعية، حيث يساهم في تسهيل نقل الأشخاص والسلع عبر مختلف وسائل النقل والمواصلات. كما أن المشتقات النفطية تُستخدم بشكل يومي في منتجات مثل المنظفات والمطاط الصناعي، مما يجعلها جزءًا أساسيًا من حياة الناس. بالإضافة إلى ذلك، يوفر القطاع النفطي العديد من فرص العمل لمختلف المستويات والاختصاصات، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويوفر مصدر رزق للعديد من العائلات.

2. الأهمية السياسية:

يُعتبر النفط سلاحًا سياسيًا قويًا، حيث يمكن للدول المصدرة للنفط استخدامه كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي على دول أخرى. يمكن أن يُستخدم النفط كأداة في تحقيق السلام أو إشعال الحروب، وفي زعزعة الاستقرار السياسي. بسبب أهميته الكبيرة والتوزيع غير المتكافئ لمصادره حول العالم، تسعى الدول الصناعية بشتى الوسائل للحصول عليه، بما في ذلك عبر الحروب. كما أشار وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر: "النفط أهم بكثير من أن يُترك تحت إدارة العرب وحدهم". وقد أظهرت حروب الخليج الأولى والثانية، بالإضافة إلى حرب العراق، كيف يمكن أن يكون النفط محورًا للنزاعات الدولية. كذلك، يلعب النفط دورًا في تشكيل التحالفات الاستراتيجية، إنشاء القواعد العسكرية، ويُستخدم كوسيلة ضغط من قِبل المنظمات الدولية لتحقيق أهداف سياسية.[2]

---

[1] حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، ط1، بيروت، لبنان، 2000، ص.73.
[2] بيواري حسني، البترول. **أهميته ،مخاطره وتحدياته**، ط1، دار ئاراس للنشر، العراق، 2006، ص ص. 54-55

ثانيا: أشكال النفط الاقتصادي

أشكال السلعة النفطية تتحدد بطبيعتها وكيفية استغلالها، مما يمنحها أهمية كبيرة في زيادة فائدتها واستمرارية تعزيز قدرتها التنافسية بشكل فعال ومؤثر مقارنة مع السلع البديلة. ومن أبرز مميزاتها:

❖ **تركيبتها الكيميائية:** يتكون النفط بشكل أساسي من عنصري الهيدروجين والكربون. ومع ذلك، فإن ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام يُعتبر من العوامل التي تقلل من جودته وتؤدي إلى انخفاض سعره، حيث يؤدي احتراقه مع البنزين إلى تلوث الهواء.

❖ **مادة استراتيجية ذات طابع دولي:** يتميز النفط بطبيعته الاستراتيجية، حيث يتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، مما يضفي عليه أهمية خاصة وطبيعة دولية تجعل منه محركًا رئيسيًا في العلاقات الدولية.

❖ **مصدر ناضب:** النفط مورد غير متجدد، ويتناقص بمرور الوقت مع كثافة استخدامه، مما يثير المخاوف حول مستقبله كمصدر للطاقة.

❖ **تعدد المشتقات النفطية:** يمكن تحويل النفط إلى نحو 2600 منتج مختلف، مما يبرز تنوع استخداماته وقدرته على تلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات.

❖ **المصدر الرئيسي للطاقة:** يُعتبر النفط المصدر الأساسي للطاقة الذي يعتمد عليه التطور التكنولوجي الحالي والنشاط الإنتاجي السائد، مما يزيد من الاعتماد العالمي عليه.

❖ **توزيع جغرافي غير متكافئ:** تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية، في حين تتوفر مصادر الطاقة البديلة مثل الفحم بشكل أكبر في الدول الصناعية.

❖ **صناعة عملاقة ومحفوفة بالمخاطر:** صناعة النفط تُعد من الصناعات الكبيرة التي تتضمن مخاطر عالية وتتطلب رؤوس أموال ضخمة، مما يجعل الاستثمار فيها مغامرة ليست متاحة للأفراد أو الدول بسهولة .

❖ **طبيعة تكاملية وضخمة:** تتميز صناعة النفط بضخامتها وتشابكها عبر مختلف مراحلها، كما تتسم بالتكامل الرأسي والأفقي، مما يؤدي إلى سيطرة القوى الرأسمالية الكبرى على جميع جوانب العمليات النفطية، من البحث والتنقيب والاستخراج إلى النقل والتكرير والتسويق. هذا التشابك يمتد أيضًا إلى الصناعات البتروكيميائية التي أصبحت جزءًا من نشاط الشركات النفطية، بالإضافة إلى اهتمام هذه الشركات بمصادر الطاقة الأخرى كجزء من استراتيجياتها الاستثمارية.[1]

[1] مديحة حسين الدغيري، **اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها**، دار الجيل، ط1، بيروت، 1992، ص ص.50-51

الفرع الثالث: استخدامات النفط والنظريات المفسرة له

أولا: استخدامات النفط

النفط هو مصدر طاقة رئيسي يستخدم في مجموعة واسعة من التطبيقات التي تؤثر على العديد من جوانب الحياة اليومية والصناعات المختلفة. إليك بعض الاستخدامات الرئيسية للنفط:

1. **الوقود:** يستخدم النفط بشكل رئيسي لإنتاج البنزين، الديزل، والكيروسين، التي تعتبر وقوداً أساسياً للسيارات، الشاحنات، الطائرات، والسفن .كما يُستخدم في تشغيل محركات السفن الكبيرة وبعض أنواع المولدات الكهربائية
2. **البتروكيماويات:** النفط هو المادة الخام الأساسية في صناعة البلاستيك، الذي يستخدم في كل شيء بدءاً من التعبئة والتغليف وحتى المنتجات الطبية والإلكترونية. كما يتم تصنيع ألياف صناعية مثل النايلون والبوليستر من النفط، وتستخدم في صناعة الملابس والمنسوجات.

يستخدم النفط أيضا في إنتاج مجموعة واسعة من المواد الكيميائية الصناعية، بما في ذلك المواد الحافظة، المبيدات الحشرية، والأسمدة.

3. **توليد الكهرباء:** يستخدم النفط كوقود في بعض محطات توليد الكهرباء، خاصة في المناطق التي لا تتوفر فيها مصادر أخرى للطاقة بكثرة.
4. **التدفئة:** في بعض البلدان، يُستخدم النفط للتدفئة المنزلية والصناعية، عبر تحويله إلى زيوت حرارية يتم حرقها لتوليد الحرارة.
5. **المزلقات:** تُستخدم مشتقات النفط في تصنيع زيوت التشحيم، التي تُستخدم لتقليل الاحتكاك بين الأجزاء المتحركة في الآلات والمعدات، بما في ذلك السيارات والمصانع.
6. **الأسفلت:** يتم استخدام النفط في إنتاج الأسفلت، الذي يُستخدم في رصف الطرق والمطارات ومواقف السيارات
7. **المنتجات الطبية:** يستخدم النفط كمادة خام في إنتاج العديد من المنتجات الطبية مثل المراهم، المواد الحافظة، والأدوية المختلفة
8. **المواد الغذائية:** يتم استخدام بعض مشتقات النفط في صناعة الإضافات الغذائية والمعلبات
9. **الشموع** :يُستخدم البارافين، وهو منتج مشتق من النفط، في صناعة الشموع وبعض أنواع الطلاءات
10. **الأسمدة والمبيدات** :النفط هو المكون الرئيسي في تصنيع العديد من الأسمدة والمبيدات الحشرية التي تستخدم في الزراعة.
11. **منتجات التنظيف** :يتم استخدام مشتقات النفط في إنتاج مجموعة من المنظفات والصابون الصناعي.
12. **النقل البحري والجوي:** يتم تكرير النفط لإنتاج الكيروسين، وهو الوقود الرئيسي للطائرات. كما يستخدم ايضا لتشغيل السفن التجارية والناقلات الكبيرة[1].

[1] دناني خولة وأقاسم حسناء ومقدم عبد الجليل، **أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر وقطر، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد الخامس، العدد ،2 أوت ،2019 ص .251

يتم تكرير النفط لإنتاج الكيروسين، وهو الوقود الرئيسي للطائرات. كما يستخدم ايضا لتشغيل السفن التجارية والناقلات الكبيرة[1].

ثانيا: النظريات المفسرة له

هناك عدة نظريات تفسر تكوين النفط وأصوله وتحديد العوامل التي تؤثر على أسعاره وكيفية تفاعله مع الاقتصاد العالمي. أبرز هذه النظريات تشمل:

1. نظرية الأصل العضوي:

تعتبر النظرية الأكثر قبولاً على نطاق واسع في المجتمع العلمي، حيث تفترض أن النفط تكون من تحلل بقايا الكائنات الحية (نباتات وحيوانات) التي عاشت قبل ملايين السنين. هذه البقايا تراكمت في قيعان البحار القديمة، وتمت تغطيتها بطبقات من الرواسب. تحت تأثير الضغط والحرارة على مدى ملايين السنين، تحولت هذه المواد العضوية إلى نفط وغاز طبيعي.

يتم دعم هذه النظرية من خلال اكتشاف الهيدروكربونات في الصخور الرسوبية الغنية بالمواد العضوية وتواجد بصمات حيوية في النفط، مثل بعض الأشكال الجزيئية التي ترتبط بالكائنات الحية القديمة.

2. نظرية الأصل اللاعضوي:

هذه النظرية تقترح أن النفط تشكل من عمليات جيولوجية غير عضوية، مثل التفاعلات الكيميائية بين الكربونات والماء في أعماق الأرض. وفقاً لهذه النظرية، يمكن أن يتكون النفط في أعماق أكبر بكثير مما تقترحه نظرية الأصل العضوي، وقد يكون مرتبطاً بعمليات تكتونية.

هذه النظرية أقل قبولاً في الأوساط العلمية، لكن هناك بعض الأدلة الجيولوجية التي تدعم وجود هيدروكربونات في أعماق كبيرة، مما يشير إلى إمكانية وجود مصدر غير عضوي لبعض النفط.

3. النظرية الاقتصادية:

هذه النظرية تركز على تفسير تقلبات أسعار النفط من منظور اقتصادي. وهي تشمل نظريات مثل "نظرية الطلب والعرض"، التي تشرح كيفية تحديد أسعار النفط بناءً على تفاعل الطلب العالمي والعرض المتاح.

عوامل مثل السياسات الجيوسياسية، التوترات الدولية، الاكتشافات النفطية الجديدة، وتطورات التكنولوجيا لها تأثير كبير على أسعار النفط، حيث يمكن أن تؤدي إلى تقلبات حادة في الأسعار.

[1] دناني خولة وأقاسم حسناء ومقدم عبد الجليل، **نفس المرجع**

4. نظرية ذروة النفط:(Peak Oil)

تنص هذه النظرية على أن إنتاج النفط في أي حقل أو بلد أو العالم ككل سيصل إلى ذروته في مرحلة معينة، وبعدها سيبدأ الإنتاج في الانخفاض. تُعتبر هذه النظرية مهمة لأنها تعني أن النفط ليس مورداً غير محدود، وأن الاعتماد عليه قد يؤدي إلى مشاكل اقتصادية في المستقبل.

يتم تطبيق هذه النظرية لتحليل مستقبل الطاقة وأمن الإمدادات النفطية، مما يدفع للبحث عن بدائل للطاقة وتقليل الاعتماد على النفط.

5. نظرية النفط بوصفه سلعة استراتيجية:

تعتبر هذه النظرية النفط ليس مجرد مصدر للطاقة، بل سلعة استراتيجية تؤثر بشكل مباشر على سياسات الدول وعلاقاتها الدولية. تحاول هذه النظرية تفسير كيفية استخدام النفط كأداة للنفوذ السياسي والاقتصادي.

استخدمت العديد من الدول نفوذها في سوق النفط لتحقيق أهداف سياسية، مثل فرض الحظر النفطي، والتلاعب بالإنتاج والأسعار للتأثير على الاقتصاديات الأخرى[1].

هذه النظريات مجتمعة توفر فهماً شاملاً للنفط من جوانب متعددة، تشمل التكوين الجيولوجي، التفاعلات الاقتصادية، والدور الجيوسياسي، مما يجعلها أساساً لدراسة سوق النفط العالمي وتأثيراته على الاقتصاديات المختلفة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط

الفرع الأول: تاريخ وتطور أسواق النفط

شهدت أسواق النفط العالمية تحولات جوهرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، يمكن تقسيمها إلى ست حقبات رئيسية، لكل منها تأثيرات عميقة على الاقتصاد العالمي.

الحقبة الأولى: النمو المطرد 1972 – 1950

خلال هذه الفترة، كانت الشركات النفطية الأجنبية الكبرى، المعروفة بـ"الأخوات السبع"، تسيطر بشكل شبه كامل على الإنتاج النفطي من خلال عقود الامتيازات التي شملت معظم مناطق الشرق الأوسط والخليج. وفي عام 1960، تم تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) في بغداد، والتي بدأت تبرز كمؤثر رئيسي في السوق النفطية، خاصة مع تأميم الصناعة النفطية في السبعينيات. شهدت هذه الفترة زيادة كبيرة في الإنتاج النفطي، خاصة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى نمو غير مسبوق في الاستهلاك العالمي للنفط، حيث كان الاستهلاك متركزًا بشكل رئيسي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان.

[1] دناني خولة وأقاسم حسناء ومقدم عبد الجليل، نفس المرجع السابق، ص 266

الحقبة الثانية: الاضطراب في الأسواق النفطية (1973 – 1979)

تميزت هذه الفترة بحدثين رئيسيين: استخدام العرب لسلاح النفط في أعقاب حرب أكتوبر 1973، والثورة الإيرانية عام 1979. أدى الحظر النفطي العربي إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط على مستوى العالم، بينما زادت الثورة الإيرانية من اضطرابات السوق مع انخفاض الإنتاج النفطي الإيراني بشكل كبير، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة .

الحقبة الثالثة: الركود الاقتصادي في الثمانينات

شهدت هذه الحقبة ركودًا اقتصاديًا عالميًا وتخمة نفطية في الأسواق، مما أدى إلى انهيار كبير في أسعار النفط. تضافرت عدة عوامل لخلق هذه الحالة، منها الركود التضخمي في العالم، وزيادة الإنتاج النفطي خارج دول "أوبك"، خاصة في بحر الشمال والمكسيك. كانت لهذه التغيرات آثار سلبية كبيرة على الدول المنتجة للنفط، وخاصة دول الخليج، حيث تراجعت عائداتها النفطية بشكل كبير، مما أثر على التنمية الاقتصادية في تلك الدول.

الحقبة الرابعة: التسعينات

كانت التسعينات مليئة بالأحداث الكبرى التي أثرت على أسواق النفط، مثل احتلال الكويت وانهيار الاتحاد السوفيتي. كما شهدت هذه الفترة ظاهرة "الاندماجات" بين الشركات النفطية الكبرى، مما غير من هيكل الصناعة النفطية بشكل كبير.

الحقبة الخامسة: مطلع الألفية الثالثة

في بداية القرن الحادي والعشرين، شهدت أسعار النفط تقلبات حادة، حيث ارتفعت إلى مستويات قياسية قبل أن تنخفض بشكل غير مسبوق. كما شهدت هذه الفترة "ثورة الوقود الصخري"، التي أدت إلى انخفاض كبير في أسعار النفط، مما أثار تساؤلات حول مستقبل الصناعة النفطية.

الحقبة السادسة: الحقبة الحالية

تشهد أسواق النفط الحالية تقلبات مستمرة، مع تغيرات في الطلب العالمي وتطورات تكنولوجية جديدة، مما يجعل التنبؤ بمستقبل أسعار النفط أمرًا معقدًا.

هذه الحقبات الستة عكست تحولات عميقة في صناعة النفط، أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، وعلى الدول المنتجة والمستهلكة للنفط على حد سواء[1].

[1] لهب عطا عبدالوهاب، https://alghad.com/Section اليوم 2024/08/02 الساعة: 19:05

الفرع الثاني: أنواع السوق النفطية، مميزاتها، خصائصها

أولا: أنواع السوق النفطية

من المتداول أو الطبيعي أن أي سلعة لديها مكان تتداول فيه، والذي يعرف بالسوق بغض النظر عن طبيعة السلعة. وبما أن النفط هو عبارو عن سلعة فلديه سوق يتداول فيها وهي ماتعرف بسوق النفط العالمي ، ومن خلال هذا الطلب سيت التطرق إلى أنواع الأسواق العالمية.

1.الأسواق الفورية للنفط:

كانت صناعة النفط قديمًا تعتمد على الأسواق الفورية كوسيلة للتخلص من الفوائض النقدية بأسعار منخفضة. هذه الأسواق ليست كيانًا واحدًا، بل هي مجموعة من الأسواق التي يتم فيها تداول المنتجات النفطية. منذ نشأة الصناعة البترولية، كانت الأسواق الفورية جزءًا لا يتجزأ منها، حيث تتسم بوجود موانئ رئيسية تقدم خدمات الشحن، ومرافق التخزين، والخدمات المالية، مع توفر وسائل الاتصال الدولي. كما أن هذه الأسواق تتميز بمواقعها الجغرافية المهمة وقربها من مصافي التكرير. الأسعار السائدة في هذه الأسواق تُعد مؤشرًا جيدًا على حالة السوق العالمي للنفط، حيث تعكس الأسعار التي تحقق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل. وقد ازدادت أهمية هذه الأسواق في الثمانينات نتيجة للاختلالات التي شهدتها السوق العالمية للنفط، والتي أدت إلى وجود فوائض كبيرة في العرض العالمي.

2.الأسواق الآجلة

في الثمانينات، ظهرت أسواق جديدة للنفط تشابه الأسواق القديمة التي كانت مخصصة للسلع ذات العرض المتقلب مثل المنتجات الزراعية. إلا أن أسواق النفط تُعتبر ظاهرة حديثة، حيث تزدهر فقط في ظل تذبذب الأسعار وعدم الاستقرار. تتيح هذه الأسواق للمشترين ميزة التحوط ضد مخاطر تقلبات الأسعار المستقبلية.
تشمل الأسواق الرئيسية في هذا المجال:

1 .بورصة نيويورك التجارية
2 .مجلس شيكاغو التجاري
3 .البورصات الدولية للبترول في لندن

شهدت الأسواق الآجلة زيادة ملحوظة في النشاط؛ فعدد العقود الآجلة المتداولة في بورصة نيويورك ارتفع من حوالي 7,300 عقد في عام 1982 إلى 467,000 عقد في النصف الأول من عام 2002. وهذا يدل على أن هذه الأسواق لم تعد تقتصر على الأفراد الذين يشترون النفط لتلبية احتياجاتهم الفعلية فقط، بل أصبحت أيضًا ساحة

للمضاربين الذين يتلاعبون بأسعار النفط بما يتماشى مع مصالحهم، وذلك باستخدام شاشات الكمبيوتر في نيويورك ولندن وسنغافورة.

ثالثا: خصائص السوق النفطية

تحتل أسواق النفط مكانة بالغة الأهمية ضمن الأسواق العالمية، إذ تُعد من الأسواق الحيوية التي تتعامل مع سلع استراتيجية ذات قيمة اقتصادية كبيرة. تتميز هذه الأسواق بدرجة منخفضة من المرونة، وقد أثبت التاريخ أنها تأثرت بشكل كبير بالعديد من الأزمات، حيث كانت أسعار النفط ترتفع نتيجة لهذه الأزمات. ومن الخصائص البارزة في أسواق النفط من حيث العرض والطلب:

تُحدد أسعار النفط، كما هو الحال مع أسعار السلع والخدمات الأخرى، عند توازن الكميات المطلوبة مع المعروض. ومع ذلك، هناك خصائص تميز صناعة النفط تجعل أسواق النفط مختلفة عن أسواق السلع والخدمات الأخرى. أبرز هذه الخصائص هو تعرض أسعار النفط لتقلبات متكررة. من جهة، لا يوجد بديل جاهز للنفط في المدى القصير، خاصة في قطاع النقل، مما يعني أن الطلب على النفط يبقى غير مرن تجاه التغيرات في الأسعار؛ فزيادة الأسعار لا تؤدي إلى تقليص الكميات المطلوبة، بينما انخفاض الأسعار لا يؤدي إلى زيادة الكميات المطلوبة بشكل كبير.

من جهة أخرى، يتطلب تطوير قدرات إنتاجية جديدة في سوق النفط وقتًا طويلاً، مما يعني أن الكميات المعروضة في الأجل القصير تميل إلى الثبات. نتيجة لذلك، يمكن أن تؤدي التحولات غير المتوقعة في سوق النفط، في ظل عدم مرونة الطلب والعرض، إلى تقلبات حادة في الأسعار على المدى القصير للوصول إلى حالة التوازن. بمعنى أن التوقعات بتغير الكميات المعروضة حتى في نطاق ضيق قد تؤدي إلى حركة حادة في السوق.

إضافة إلى خاصية عدم مرونة الطلب والعرض، تميز الأسواق النفطية بوجود حواجز كبيرة أمام الاستثمارات الجديدة. فالقدر الكبير من عدم اليقين بشأن الطلب والأسعار المستقبلية يؤدي حتمًا إلى عدم استقرار السوق وحدوث الأزمات.[1]

الفرع الثالث: مفهوم وأنواع السعر النفطي، والعوامل المؤثرة عليه

أولا: مفهوم السعر النفطي

السعر النقدي لبرميل النفط الخام، المقاس بالدولار الأمريكي والذي يقدر بـ 42 غالونًا، يُعبر عنه بوحدة النقد الأمريكية. هذا السعر يتعرض لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار.

[1] مريم شطيبي محمود، **مداخلة بعنوان انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، ضمن المحور الثاني التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، يوم 14 ماي 2015، ص. 03

هذه التقلبات جعلت أسعار النفط غير مستقرة، وأصبحت التقلبات المستمرة مصدر قلق عالمي منذ أوائل السبعينيات، واستمرت حتى الآن .

خلال العامين 2006–2007، شهدت أسعار النفط ارتفاعات كبيرة وصلت ذروتها إلى أكثر من 147 دولارًا للبرميل، وكادت تلامس عتبة 150 دولارًا للبرميل في عام 2008. لكن سرعان ما بدأت الأسعار في الانخفاض بشكل حاد، حيث تراجعت إلى ما دون 40 دولارًا للبرميل. السبب الرئيسي لهذا الانهيار كان الأزمة المالية العالمية التي أثرت سلبًا على الاقتصاد العالمي، مما انعكس بشكل واضح على سوق النفط وتسبب في تراجع كبير في أسعار النفط.[1]

ثانيا: أنواع السعر النفطي

الحديث عن أسعار النفط الخام تقودنا إلى تتبع وتبيان أنواع الأسعار النفطية، لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية في الإقتصاد النفطي، حيث كل مصطلح نفطي يعبر عن معنى معين مميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى، ومن خلال هذا المطلب سنحاول توضيح أبرزها وأكثرها شيوعا واستخداما:

1. السعر المعلن

يشير المصطلح إلى أسعار النفط التي تُعلن رسميًا من قبل الشركات البترولية. أول ظهور لهذا النوع من الأسعار كان في عام 1980 في الولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ ذلك الوقت وحتى أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، كانت هذه الأسعار المعلنة تعكس فعليًا قيمة النفط في السوق الدولية. كانت الجهات التي تعلن عن هذه الأسعار هي الشركات النفطية الاحتكارية الكبرى.

2. السعر المتحقق

هو السعر الفعلي الذي يتم التوصل إليه بعد تطبيق تسهيلات أو حسومات متفق عليها بين البائع والمشتري. يمكن أن تكون هذه التسهيلات على شكل نسبة مئوية كخصم من السعر المعلن أو تحسينات في شروط الدفع. بمعنى آخر، هو السعر المعلن مطروحًا منه الحسومات أو التسهيلات المختلفة التي يمنحها البائع للمشتري، أو التي يتفق عليها الطرفان بشكل مشترك.

3. سعر الإشارة أو المعمول عليه

هو عبارة عن سعر النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، إي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق. وإن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من الدول النفطية.

---

[1] سهام حسين البصام، **مخاطر وإشكاليات إنخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية** دراسة تحليلية_، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد،36.

4.سعر الكلفة الضريبية

هذا السعر تتعامل به شركات النفط الأجنبية التي تعمل في العديد من البلدان والمناطق النفطية حول العالم. وهو يعادل تكلفة إنتاج النفط الخام بالإضافة إلى ضريبة الدخل والريع الذي يعود أساساً للدول النفطية التي تمنح اتفاقيات استغلال الثروة النفطية، بغض النظر عن تنوع تلك الاتفاقيات.

5.السعر الفوري أو السعر الآني

هذا هو السعر الذي يتم تحديده للوحدة النفطية المتبادلة بشكل فوري أو آني في السوق النفطية الحرة. ويعبر هذا السعر عن القيمة النقدية للسلعة النفطية في السوق الحرة، حيث يتم التبادل بين الأطراف البائعة والمشترية بصورة فورية وآنية. بالإضافة إلى أنواع السعر النفطي السابق ذكرها هناك أنواع شائعة أخرى وهي كالآتي:

❖ **سعر التحويل:** هو سعر تبادل النفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تابعة للشركة الأم، أو انتقال النفط من نشاط ضمن نفس الشركة، كالإنتاج والنقل والتكرير في إطار نفس الشركة، في مقل هذه الحالة يتفق على سعر صوري أو حسابي يراعي في تقديره محاولة جعل الضرائب على أرباحها النفطية لدى الدولة المسجلة فيها حد أدنى.[1]

❖ **سعر السوق:** يمثل السعر الفعلي الذي يباع به النفط في السوق الحرة، وهذا السعر يتحقق بالنسبة للكميات المباعة من خارج الكارتل النفطي أي بين الشركات النفطية. ومن المعروف أن هذه الأسعار كانت تقل عن الأسعار المعلنة بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع، ونظرا لهذا الانخفاض في أسعار السوق فإن الشركات النفطية تستخدمه أساسا في احتساب ما يترتب عليها من ضريبة أو إتاوة

❖ **سعر البرميل الورقي:** وهي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في السوق الصفقات الآنية وتقترب كثيرا من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الدولية، وهو عبارة عن عقود النفط الآجلة التي أخذ المستثمرون يبيعوها ويزاودون عليها بين المضاربين. وعملة المضاربة على النفط قد تكون من أحد أهم الأسباب التي تقف وراء ارتفاع أسعار النفط بعيدا عن الأسباب الحقيقية والسياسية.

❖ **السعر الاقتصادي:** قد يشترك أكثر من عامل في تحديد السعر الاقتصادي وتتداخل هذه العوامل في السوق ضمن عوامل الطلب والعرض، يتم بموجبها تحديد السعر الاقتصادي، ويعتبر السعر الاقتصادي هو السعر الذي يحسب سعر النفط والغاز بالاعتماد على العوامل الاقتصادية، وتتضمن تلك العوامل أسس ومبادئ اقتصادية علمية مثل (القيمة النفعية لها، قدرتها في الطبيعة، وتكاليف إنتاجها وأسعار السلع البديلة لها التي تقدم نفس الخدمات، وتحتوي نفس المواصفات)، لذلك فإن السعر الاقتصادي للنفط والغاز يختلف في تقديرنا عن السعر الحقيقي أو الموضوعي، يمكن أن يتحدد في ضوء ثلاث معايير أو مبادئ سبق اقر ارها في اتفاقية نفطية دولية، وعلى الرغم من أن تلك

[1] سالم عبد الحسن رسن، **إقتصاديات النفط**، دار الكتب الوطنية، ط1، طرابلس، ليبيا،1999، ص.193

الاتفاقيات لم تعد سارية، فإن مبدأ الزيادة السنوية لمواجهة التضخم عند الطلب على النفط مازال يصلح أساسا لتدريج السعر حفاظا على قيمته الحقيقية.[1]

ثالثا: العوامل المؤثرة على السعر النفطي

سنتطرق من خلال هذا العنصرإلى كلمن العرض والطلب النفطي والعوامل المؤثرة على كل واحدة منهم.

1. العرض النفطي

يعني عرض النفط الكميات المتاحة من السلعة النفطية في السوق الدولية بسعر معين ولمدة زمنية محددة. يمكن أن يكون العرض النفطي فردياً من قبل بائع واحد أو مجموعة من البائعين، حيث يقدم كل منهم الأسعار الخاصة به.

توجد العديد من العوامل التي تؤثر على العرض النفطي، سواء بالزيادة أو النقصان، ومن أبرز هذه العوامل:

❖ مقدار الطلب على النفط: يعد الطلب على النفط من العوامل المؤثرة بشكل كبير على العرض. يمكن أن يكون الطلب كبيراً، متوسطاً، أو صغيراً، وقد يكون متزايداً، مستقراً، أو متناقصاً. العلاقة بين الطلب والعرض هي علاقة طردية؛ أي أن زيادة الطلب بشكل كبير ومطرد تؤدي إلى تأثير إيجابي على عرض السلعة النفطية، مما يساهم في زيادة العرض. في المقابل، إذا كان الطلب صغيراً أو محدوداً أو متناقصاً، فإن تأثيره سيكون سلبياً على العرض. النفطي.

❖ تتأثر كميات العرض من النفط بشكل مباشر بأسعار النفط. العلاقة بين العرض والأسعار هي علاقة طردية؛ أي أنه عندما ترتفع الأسعار إلى مستويات عالية، تشجع الدول المنتجة على زيادة إنتاجها. هذا الارتفاع في الأسعار يحفز الدول على استثمار المزيد في عمليات البحث والتنقيب، وضبط إمداداتها النفطية بما يتماشى مع احتياجاتها الاقتصادية وسياستها النفطية.

❖ على الجانب الآخر، إذا انخفضت الأسعار إلى مستويات لا تتناسب مع تكلفة استخراج النفط أو مع القدرة الشرائية للعملة، فإن المنتجين قد يقلصون من إمداداتهم النفطية. **العوامل الجيوسياسية:** ان الاضطرابات في الدول الكبرى المنتجة للنفط تؤثر في عرض النفط وترك أثارها في المتعاملين في سوق النفط باحتمال انخفاض الإمدادات من النفط وهو ما يدفع الأسعار إلى
الارتفاع.

❖ المنافسة بين المنتجين للنفط إن السوق النفطية يتكون من عدد من المنتجين وتحاول كدولة أو شركة نفطية الحصول على أكبر حصة من السوق وعلى أرض الواقع فإن هذه المنافسة موجودة بين دول منظمة الأوبك والدول

[1] عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة الأزهر بغزة سلسلة العلوم الإنسانية، العدد 15، العدد 1، 2013، ص 68

غير الأعضاء في المنظمة وكل طرف يحاول الظفر بأكبر حصة من السوق النفطية هذا من شأنه أن يؤثر على الكميات المعروضة.[1]

2. الطلب النفطي

يتحدد الطلب النفطي بمدى مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات الإنسانية سواء كانت الأغراض استهلاكية أو إنتاجية. وبالتالي يتحدد الطلب على الموارد النفطية لمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات فى الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين خلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية.

وللطلب النفطي عوامل مؤثرة أيضا وسنتطرق لبعض منها :

❖ **الاستقرار السياسي:** يلعب العامل السياسي دوراً هاماً في التأثير على حجم الطلب النفطي، وهو ما ينعكس بشكل واضح على تقلبات الأسعار. الاضطرابات السياسية يمكن أن تؤدي إلى تقلص الإمدادات النفطية، مما يدفع الدول المستهلكة إلى تسريع عملية الحصول على كميات معينة بأي سعر تجنباً لنقص الإمدادات.

كما أن معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي يؤثران بشكل كبير على الطلب على النفط. يعتبر النفط عنصراً أساسياً في العملية الإنتاجية والتطور الاقتصادي والصناعي؛ فهو محرك رئيسي للإنتاج ومؤشر لمستوى التطور. زيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استهلاك النفط، خاصة في ظل التقدم التكنولوجي والميكانيكي. في المقابل، يؤثر انخفاض النمو الاقتصادي سلباً على الكميات المطلوبة من النفط.

❖ **عدد السكان:** عدد السكان يعد من العوامل المؤثرة على الطلب النفطي، إذ يساهم الزيادة في عدد السكان في تعزيز الطلب على النفط. ورغم أن هذا العامل يُعتبر ثانوياً ومكملاً وليس أساسياً، إلا أن تأثيره نسبي ويعتمد على تفاعله مع عوامل أخرى، خاصةً التطور الاقتصادي والصناعي.

❖ **السعر:** تشير النظرية الاقتصادية إلى أن هناك علاقة عكسية بين سعر السلعة وكميات الطلب عليها. بالنسبة للنفط، تكون مرونة الطلب السعرية على المدى القصير محدودة، لأن التغير في الأسعار يحتاج إلى وقت ليتأثر بسبب أهمية النفط وصعوبة استبداله بالبدائل بشكل فوري.[2]

[1] هاشم علوان حسين عبد محمد جاسم، **اقتصاديات الموارد الطبيعية**، بغداد، 1992، ص 311.

[2] نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الطبعة الأولى الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والاعلان، 2000، ص 24.

الفرع الرابع: تطورات تسعير النفط

بعد حفر أول بئر نفطي سنة ،1858 بيع برميل الخام ب20دولار فكان محل إغراء للأفراد والمؤسسات لحفر الآبار، مما ادر إلى زيادة المعروض وانخفاض السعر الذي أصبح فيما بعد محتكرا في يد الشركات النفطية ومع منتصف القرن العشرين بدأت رياح الأزمات تعصف بهذا السعر صعودا ونزولا

أولا: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1970 -1985

الجدول رقم(01)، يبين أسعار النفط خلال الفترة 1970 -1985[1]

الوحدة(دولار/برميل)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
السعر	1.67	2.03	2.29	3.05	10.73	10.73	11.51	12.29
السنة	**1978**	**1979**	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**
السعر	12.70	17.25	28.64	32.51	32.38	29.04	28.20	27.01

يظهر من الجدول أعلاه أن أسعار النفط كانت مستقرة في أوائل السبعينات عند مستويات منخفضة تراوحت بين 1.67 و3.05 دولار للبرميل. ثم ارتفعت إلى أكثر من 10 دولارات للبرميل في عام 1974، وبلغت بين 11 و12 دولاراً خلال الفترة من 1975 إلى 1978. بعد ذلك، ارتفعت الأسعار إلى حوالي 32.38 دولار للبرميل في عام 1982، مما شجع الدول النفطية خارج أوبك على زيادة الإنتاج. نتيجة لذلك، انخفضت الأسعار إلى 27.01 دولار للبرميل في عام 1985. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة شهدت أزمتين نفطيتين، الأولى في عام 1973 والثانية في عام 1979.

[1] هناء مغزيلي، **انعكاسات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010_2016)**، مذكرة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، ،2016ص .68

ثانيا: تطور أسعار البترول خلال الفترة 1986-1999

جدول رقم(2) تطور أسعار البترول خلال الفترة 1986-1999

الوحدة دولار/البرميل

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
السعر	13.0	17.7	14.2	17.3	22.2	18.6	18.4	16.3
السنة	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**		
السعر	15.5	16.9	20.3	18.7	12.3	17.5		

يتضح من الجدول رقم (2-2) أن أسعار النفط شهدت انخفاضاً ملحوظاً من 27.01 دولار للبرميل في عام 1985 إلى 13 دولاراً للبرميل في عام 1986. يعود سبب هذا الانخفاض إلى زيادة الإنتاج من قبل الدول النفطية خارج أوبك، مما أدى إلى زيادة العرض وانخفاض الطلب. بعد ذلك، شهدت الأسعار تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض، حيث بلغت 17.7 دولار للبرميل في عام 1987، ثم انخفضت إلى 14.2 دولار في عام 1988، لتعود وترتفع إلى 17.3 دولار في عام 1989. في فترة التسعينات، شهدت الأسعار تغييرات إضافية، حيث ارتفعت إلى 22.3 دولار في عام 1990 نتيجة أزمة الخليج الثانية. بعد ذلك، سجلت الأسعار انخفاضاً ملحوظاً إلى 12.3 دولار في عام 1998، وذلك بسبب قرار منظمة أوبك برفع الإنتاج، مما أدى إلى زيادة العرض وانخفاض الطلب على النفط.[1].

ثالثا: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016

الجدول رقم(03) يبين تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
السعر	27.6	23.1	24.3	28.2	36.0	50.6	61.0	69.1	94.4
السنة	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
السعر	61.0	77.4	107.5	109.5	105.9	96.2	49.5	26.5	

يظهر من خلال الجدول أن أسعار النفط شهدت تطوراً ملحوظاً منذ بداية الألفين، على الرغم من التراجع الطفيف الذي سجل في عام 2001 حيث وصل السعر إلى 23.1 دولار للبرميل. بعد ذلك، واصلت الأسعار ارتفاعها خلال السنوات من 2002 إلى 2007، حيث ارتفعت إلى 69.1 دولار للبرميل. تعزى هذه الارتفاعات إلى زيادة الطلب

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الفصل الخامس، 2011.

العالمي على النفط، خاصة نتيجة النمو المرتفع في الصين والهند. ومع ذلك، انخفضت الأسعار في عام 2009 إلى 61 دولاراً للبرميل بسبب الأزمة المالية العالمية.

بعد ذلك، سجلت أسعار النفط ارتفاعاً غير مسبوق في عام 2012، حيث ارتفعت إلى 109.5 دولار للبرميل مقارنةً بـ 77.4 دولار في عام 2010، بزيادة قدرها 32 دولاراً. ومع ذلك، شهدت الأسعار انخفاضاً ملحوظاً في السنوات 2014 و2015 و2016، حيث تراجعت إلى أدنى مستوياتها عند 26.5 دولار للبرميل. يعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض إلى تراجع الطلب على النفط، لا سيما بعد نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في استغلال مصادر النفط غير التقليدية[1].

المطلب الثالث: الإستثمار العام، وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: ماهية الإستثمار العام

1. الاستثمار هو الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال كتشييد مباني سكنية جديدة، مصانع جديدة، آلات جديدة، فضلا علي أنه إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع التامة الصنع أو نصف المصنعة، فالاستثمار هو الإضافات إلى المخزون، فضلا عن رأس المال الثابت[2].

2. الاستثمار يُعرف على أنه الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، ويعني ذلك زيادة أصول المؤسسة مثل المعدات والآلات، بالإضافة إلى القيام بالإصلاحات الجوهرية التي تهدف إلى إطالة عمر الأصول أو زيادتها. وبالتالي، يُعتبر الاستثمار الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع.
3. يمكن أيضًا تعريف الاستثمار على أنه التضحية بالأموال الحالية من أجل تحقيق عوائد مالية مستقبلية. بعبارة أخرى، هو كل استثمار للموارد في الوقت الحاضر بهدف الحصول على نتائج أو إيرادات مستقبلية بمبلغ إجمالي أكبر من النفقات الأولية، مع توزيع هذه العوائد على مدى الزمن.[3].

الفرع الثاني: الأهداف الاقتصادية للاستثمار العام

–زيادة الإنتاج السلعي والخدمي القابل للتسويق بفاعلية: يساهم الاستثمار في تحسين القدرة على إنتاج وتوفير السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تحقيق دخل مناسب لعوامل الإنتاج وزيادة الدخل الوطني.

---

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الفصل الخامس، 2008، 2012. 2015

[2] أحمد شبيني ومحمد المكي طيار، **آثار تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر** (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2012)، تخصص نقود ومالية دولية، قسم علوم اقتصادية، جامعة جيجل، 2013-2014، ص 14.

[3] فتيحة خوميجة وكريمة فرحي، **أثار تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصادية الكلية الجزائرية في الفترة (2004- 2016)**، مجلة اقتصاديات الأعمال التجارية، المجلد 4، العدد 2، 2019، ص. 185

–تعزيز القدرة الاقتصادية على تشغيل عوامل الإنتاج: يساعد الاستثمار في توفير فرص التوظيف للقوى العاملة، ورأس المال، والأرض، والإدارة، مما يساهم في تقليل البطالة بكل أشكالها.

–تعظيم الربح: يسعى المشروع الاستثماري إلى تحقيق عوائد مالية على رأس المال المستثمر، مما يعزز نموه وتطوره.

–زيادة كفاءة استخدام عوامل الإنتاج: يساهم الاستثمار في تحسين استخدام المواد الخام والطاقة من خلال تبني طرق تشغيلية وتكنولوجية متقدمة.

–تحسين القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية: يعزز الاستثمار من الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتوفرة في الدولة.

–زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تلبية احتياجات السوق: يساهم في توفير المزيد من السلع والخدمات في السوق المحلي، مما يشبع حاجات المواطنين، ويقلل من الواردات، ويعزز قدرة الدولة على التصدير وتحسين ميزان المدفوعات.

–تعميق التصنيع المحلي: يعزز من إنتاج السلع والخدمات المحلية، مما يزيد من القيمة المضافة ويعزز العائد الاقتصادي.

–تقوية الاقتصاد الوطني: يعمل على تصحيح الاختلالات الاقتصادية، وإعادة توزيع المساهمات بين القطاعات الإنتاجية المختلفة.

– توفير مستلزمات الإنتاج: يسهم في تزويد الصناعات والأنشطة الاقتصادية الحالية بالمعدات والآلات اللازمة لعملها.[1]

الفرع الثالث: مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية

وجد سبل عديدة ومتنوعة تعد **مصادر تمويل المشاريع وهي كالتالي:**

- **رأس المال الشخصي**

وهو الخاص بصاحب المشروع ومنفذ الفكرة حيث يكون لديه المال الكافي لتغطية تكاليف انشاء المشروع او يكون لديه جزء منه ويستكمل الجزء الآخر بأحد طرق التمويل الأخرى ويعد النوع من المصادر هو أفضلها لأنه يقلل من تعرضك للمخاطر التي قد تصل الى السجن في بعض الأوقات في حالة الخسارة.

▪**الاقتراض من الأقارب أو المعارف** :يمكن الاستعانة ببعض الأموال من أشخاص داخل العائلة او من الأصدقاء مقابل الحصول على نسبة من الأرباح وفي هذه الحالة هذه المساهمة تجعلهم بمثابة الشريك او مقابل رد هذه الأموال بعد فترة زمنية يتم الاتفاق عليها شفهيا او عن طريق كتابة ورقة او إيصال أمانة بذلك[2].

[1] https://moufed.com اليوم: 08.2024/02 الساعة: 20:14

[2]. قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثماربين النظرية والتطبيق**، الأردن: دارالثقافة للنشروالتوزيع.2012، ص 49

- **التمويل الحكومي** توفر حكومات الدول طرق تمويل متعددة خاصة **للمشروعات الصغيرة** لدعم أصحابها على النجاح وسعيا الى تنشيط الاقتصاد المحلي ويكون هذا التمويل اما بإعطاء **قروض بدون فائدة** او بفائدة بسيطة ويقوم بذلك جهاز تنمية المشروعات.
- **شركات التمويل الخاصة:**

تقوم بعض الشركات بتبني بعض المشاريع عن طريق تمويلها وتقديم النصائح والخبرات للمستثمرين الصغار وتعد هذه ميزة بها عن البنوك لان دورها يتعدى مرحلة التمويل.

- **تمويل المستثمرين**

يمكن البحث عن مستثمر لتمويل المشروع عن طريق عرض فكرة المشروع عليه واقناعه بها ويمكن الوصول الى هؤلاء المستثمرين الان بسهولة من خلال منصات الكترونية مخصصة لذلك فهي تعمل دور الوسيط بين صاحب الفكرة والممول ويقوم المستثمر بالتمويل مقابل الحصول على حصة من اسهم المشروع يمكنه بيعها وقت ما يشاء او عن طريق الحصول على سندات مالية يمكنه التصرف فيها لاسترداد أمواله في حالة أراد ذلك.

- **الاقتراض من البنك**

الحصول على مبلغ من البنك والاتفاق على رده في وقت محدد على صورة أقساط مضافا عليه نسبة فائدة وتعد هذه الطريقة هي الأسوأ نظرا للفائدة المرتفعة التي يتم الزام المستثمر بدفعها بالإضافة الى المبلغ الأساسي مما يؤثر على سير العمل بصورة افضل من النشاط والتوسع.

- **خط الإئتمان**

وهو الحصول على عقد من الشركات التي توفر هذه الخدمة يسمح لك بالتصرف في مبلغ مالي محدد سواء استعنت بجزء فقط منه او بالمبلغ كله مقابل رده بعد انتهاء مدة السماح مضافا اليه نسبة فائدة وهذه الطريقة أيضا لا ننصح بها نظرا لتأثير هذه الفوائد المدفوعة بالسلب على نجاح المشروع[1].

الفرع الرابع: دور الحكومة في تخصيص وتوجيه الاستثمارات العامة

تلعب الحكومة دورًا رئيسيًا في تخصيص وتوجيه الاستثمارات العامة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يتمثل هذا الدور في عدة جوانب رئيسية تتكامل لتوجيه العملية الاستثمارية نحو تحقيق الأهداف المرجوة.

[1]. نفس المرجع، ص 50

أولًا، يتجلى دور الحكومة في التخطيط الاستراتيجي حيث تعمل على تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل، ووضع خطط استثمارية تتماشى مع هذه الأهداف. يشمل ذلك تحليل احتياجات البلاد، وتحديد الأولويات، ووضع استراتيجيات لتحقيق نمو مستدام وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

ثانيًا، تتولى الحكومة مسؤولية تخصيص الموارد المالية نحو القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. تهدف هذه العملية إلى توزيع الاستثمارات بشكل يحقق التوازن الجغرافي والاجتماعي، مما يساعد في تقليل الفجوات التنموية بين المناطق المختلفة وتعزيز العدالة الاجتماعية.

ثالثًا، تسعى الحكومة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة من خلال خلق بيئة استثمارية جاذبة. يتم ذلك عبر تحسين التشريعات وتقديم الحوافز للشركات والمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، تدخل الحكومة في شراكات مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع كبيرة تتطلب موارد ضخمة، مما يعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص ويزيد من فعالية الاستثمارات.

رابعًا، تقوم الحكومة بمراقبة أداء المشاريع الاستثمارية لضمان تحقيق الأهداف المحددة. يشمل ذلك متابعة تنفيذ المشاريع، وتقييم العائد على الاستثمار، وتعديل الخطط وفقًا للنتائج المحققة. هذه الخطوات تضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتحقق أكبر قدر من الفائدة الاقتصادية والاجتماعية.

خامسًا، تحفز الحكومة الابتكار من خلال دعم البحث والتطوير وتشجيع الابتكار وتحسين الإنتاجية. يتضمن ذلك الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتعزيز القدرات التقنية للقطاعات المختلفة، مما يسهم في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني على الصعيد العالمي.

أخيرًا، تعزز الحكومة الاستدامة من خلال التركيز على المشاريع التي تحافظ على البيئة وتحقق التنمية المستدامة. يتم ذلك عبر تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية للطاقة. تهدف هذه الإجراءات إلى حماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

من خلال هذه الأدوار المتكاملة، تسعى الحكومة إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، مما يؤدي في النهاية إلى رفاهية المجتمع ككل.[1]

المبحث الثاني: العلاقة بين أسعار النفط والإستثمار العام

تشكل أسعار النفط عاملاً حاسماً في تشكيل الاقتصاد العالمي، نظراً لأهمية النفط كمصدر رئيسي للطاقة ومساهمته الكبيرة في الإيرادات الوطنية للدول المنتجة له. بالنسبة لاقتصادات تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط، مثل الجزائر، فإن تقلبات أسعار النفط لا تؤثر فقط على عائدات الدولة، بل تنعكس أيضاً بشكل مباشر على مستوى ونوعية الاستثمار العام.

[1] ضياء مجدي الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2005 ص. 29

في هذا المبحث، سنقوم بدراسة العلاقة الوثيقة بين أسعار النفط والاستثمار العام، موضحين كيف أن تقلبات أسعار النفط تؤدي إلى تغيرات ملحوظة في قرارات الحكومة بشأن الإنفاق العام. سنستعرض تأثير هذه التقلبات على قدرة الدولة على تمويل مشاريع البنية التحتية، التعليم، الصحة، وغيرها من القطاعات الحيوية، وكيف يمكن للتذبذب في أسعار النفط أن يؤدي إلى إما زيادة أو تقليص حجم الاستثمارات العامة.

المطلب الأول: آليات إنتقال تأثير أسعار النفط (السوق العالمية) على الإستثمار العام

الفرع الأول: تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية

شهدت أسعار النفط في الأسواق الدولية تغيرات ملحوظة عبر الزمن، وقد قام هاميلتون بتحديد خمس فترات رئيسية ارتبطت بتقلبات كبيرة في الأسعار:

1. 1900–1859: فترة مبكرة من تاريخ صناعة النفط.
2. 197–1946فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى السبعينات.
3. 1996–1973فترة تُعرف بـ"عصر الأوبك."
4. 2008–1997فترة تتسم بـ"العصر الصناعي الجديد."
5. 2008 .حتى الآن: فترة استمرار التأثيرات الاقتصادية الكبرى على سوق النفط.

يصف هاميلتون الفترة الأخيرة بـ "عصر الأوبك"، حيث ارتفعت الأسعار الحقيقية للنفط بشكل ملحوظ، وانتقلت بؤرة تركيز سوق النفط من أمريكا الشمالية إلى الخليج العربي، مع سلوك أكثر حزماً من قبل منظمة أوبك. أما "العصر الصناعي الجديد" فيرتبط بالنمو الاقتصادي الكبير في الاقتصادات الناشئة، وخاصة في الصين والهند، حيث استوعبت هذه الاقتصادات أكثر من ثلثي الزيادة في استهلاك النفط العالمي منذ عام 1998، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل.

أشار هكس وكيلين إلى أن النمو السريع في الاقتصادات الناشئة ساهم في ارتفاع أسعار النفط الحقيقية خلال الفترة من 2003 إلى 2008. وقد تم نمذجة أسعار النفط الحقيقية وإنتاج أوبك وغير أوبك خلال "عصر الأوبك" (1973–1996) و"العصر الصناعي الجديد" (1997–2008)، حيث تم تمييز سلوك هذين النوعين من المنتجين وتغيره مع مرور الوقت.

أجرى ديس وآخرون محاكاة للسياسات أظهرت أن إنتاج النفط من خارج أوبك كان غير مرن تجاه تغييرات الأسعار، وأن قرارات أوبك بشأن الإنتاج لها تأثير كبير على الأسعار. كما وجد باروس وآخرون أن الصدمات التي تؤثر على هيكل إنتاج نفط أوبك كانت مستمرة بشكل كبير. من جهة أخرى، أشار كوفمان وآخرون إلى أن الأسعار الحقيقية كانت لها تأثير إيجابي عام على إنتاج أعضاء أوبك .

حدد لين الفترة من 1990 إلى 2006 كفترة سوق نفط تنافسي إلى حد كبير، مع تأثير كبير لقرارات أوبك في الفترات من 1973–1981 و1990–1981. بينما يجادل هولز وهوبمان بوجود تغير في سلوك سوق النفط الخام منذ عام 2008، مع انخفاض تأثير أوبك على السوق، خلافاً لما كان عليه قبل عام 2008 عندما كانت المملكة العربية السعودية تُفعّل قرارات أوبك بشكل فعال. أخيراً، يشير كولودزيج وكوفمان إلى أن عدم نمذجة إنتاج النفط من أوبك وغير أوبك بشكل منفصل والتركيز فقط على إجمالي إنتاج النفط العالمي قد يقلل من تقدير تأثير صدمات العرض على أسعار النفط الحقيقية.[1].

الفرع الثاني: الإيرادات الحكومية وصادرات النفط

أولا: الإيرادات الحكومية وصادرات النفط

تعتبر الإيرادات الحكومية وصادرات النفط عنصرين حيويين في اقتصادات العديد من الدول، خاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والغاز الطبيعي. يُمكن تناول العلاقة بينهما وبعض الجوانب المهمة كما يلي:

✓ **الإيرادات الحكومية من النفط**

تعتمد الحكومات بشكل كبير على عائدات النفط من خلال عدة مصادر، مثل الضرائب المفروضة على الشركات العاملة في قطاع النفط، والإتاوات (Royalties) التي تدفعها الشركات للحكومة مقابل حق استخراج النفط، وعوائد الشركات الوطنية للنفط التي تحقق أرباحًا تعود جزء منها إلى الحكومة.

تتأثر الإيرادات الحكومية بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية؛ فعندما تنخفض الأسعار، تتراجع الإيرادات، وعندما ترتفع، تزيد الإيرادات. أيضًا، يلعب حجم الإنتاج المحلي من النفط دورًا كبيرًا في تحديد مستوى الإيرادات؛ إذ تعني زيادة الإنتاج زيادة الإيرادات، والعكس صحيح.

ثانيا: صادرات النفط

يعتمد حجم صادرات النفط على كمية النفط التي يتم إنتاجها وتصديرها إلى الأسواق العالمية. الدول ذات الإنتاج الكبير تصدر كميات أكبر وبالتالي تحصل على إيرادات أعلى. كما تؤثر أسعار النفط في السوق العالمية بشكل مباشر على قيمة صادرات النفط؛ إذ يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة قيمة الصادرات، بينما يؤدي انخفاضها إلى تراجع القيمة.

[1] سمير بن محاد، **تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية قبل وبعد تحالف أوبك+، دراسة إقتصاد-قياسية**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد05، العدد01، 2022 ، ص ص 256،257

تعتمد العديد من الدول على عقود طويلة الأجل لتصدير النفط، مما يوفر استقرارًا نسبيًا في الإيرادات رغم تقلبات الأسعار الفورية. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر السياسات الدولية، مثل العقوبات الاقتصادية، على قدرة الدول على تصدير النفط، ويمكن أن تؤدي هذه التغيرات إلى انخفاض كبير في الإيرادات إذا تم تقييد الصادرات.

ثالثا: العلاقة بين الإيرادات الحكومية وصادرات النفط

تعتمد الإيرادات الحكومية بشكل كبير على صادرات النفط، خاصة في الدول التي يكون فيها قطاع النفط هو القطاع الأساسي. تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل مباشر على حجم الإيرادات. وتكون اقتصادات الدول التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يجعل إيراداتها الحكومية غير مستقرة.

تستخدم الدول عادةً عائدات النفط للاستثمار في مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، مما يعزز التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، يؤدي تقليص الإيرادات النفطية إلى تقليص الاستثمارات، مما يؤثر على النمو الاقتصادي.

باختصار، تلعب الإيرادات الحكومية وصادرات النفط دورًا حاسمًا في تشكيل الاقتصاد الكلي للدول المعتمدة على النفط. تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل مباشر على إيرادات الحكومات وعلى استقرار اقتصاداتها.[1]

المطلب الثاني: ارتفاع أسعار النفط وعلاقته بالاستثمار العام

يشكل ارتفاع أسعار النفط عاملاً مؤثراً بشكل كبير على الاستثمار العام، خاصة في الدول التي تعتمد على عائدات النفط كمصدر رئيسي لتمويل مشاريعها. يؤثر هذا الارتفاع على قرارات الإنفاق الحكومي، حيث يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في البنية التحتية والمشاريع التنموية. ومع ذلك، يرتبط هذا التأثير بمخاطر عدم الاستقرار الاقتصادي الناتج عن التقلبات المستمرة في أسعار النفط، مما يجعل العلاقة بين ارتفاع الأسعار والاستثمار العام موضوعاً مهماً يستحق الدراسة والتحليل.

الفرع الأول: مستويات الإستثمار العام في المشاريع الحكومية

يعتبر الاستثمار العام في المشاريع الحكومية من العوامل الحيوية التي تسهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين وتعزيز النمو الاقتصادي. تعتمد هذه الاستثمارات على مستوى الحكومة المسؤولة عنها، حيث تتنوع من المستوى المحلي إلى الإقليمي ثم الوطني، ولكل منها نوعية المشاريع وآليات التمويل الخاصة بها.

[1] د. حيمور مصطفى، **قياس وتحليل العلاقة بين تطور الإيرادات النفطية والنفقات الحكومية العامة في الجزائر**، مجلة مينا للاقتصاديات الجزائرية، المجلد 01، العدد 02، جوان 2018، ص ص 186-188

أولا: المستوى المحلي

تستثمر البلديات والمحافظات في مشاريع البنية التحتية المحلية مثل الطرق الداخلية، والمرافق الرياضية، والمتنزهات، ومرافق الصرف الصحي. يتم تمويل هذه المشاريع من خلال الميزانيات المحلية، والضرائب المحلية، والرسوم، وأحيانًا المساعدات من الحكومة المركزية.

ثانيا: المستوى الإقليمي: تستثمر الحكومات الإقليمية في مشاريع أكبر تشمل عدة مدن أو محافظات مثل الطرق السريعة الإقليمية، والمستشفيات الكبرى، والجامعات. يتم تمويل هذه المشاريع من خلال ميزانيات الإقليم، وأحيانًا قروض من البنوك التنموية أو منح من الحكومة المركزية.

ثالثا: المستوى الوطني

تستثمر الحكومة المركزية في مشاريع وطنية كبرى مثل شبكات النقل الوطنية (الطرق، السكك الحديدية، المطارات)، ومحطات الطاقة، والمشاريع الدفاعية. يتم تمويل هذه المشاريع من الميزانية العامة للدولة، والتي تشمل الإيرادات من الضرائب الوطنية، والإتاوات، وعائدات الموارد الطبيعية مثل النفط، والقروض الدولية.[1]

الفرع الثاني: توجيه الاستثمارات نحو تطوير البنية التحتية والخدمات

تُعدّ الاستثمارات في تطوير البنية التحتية والخدمات من العناصر الأساسية التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة. تشمل هذه الاستثمارات مشاريع مثل بناء الطرق والجسور، وتطوير المرافق العامة، وتحسين خدمات النقل، والتعليم، والصحة.

أولا: أهمية توجيه الاستثمارات

✓ تُحسن الاستثمارات في البنية التحتية من كفاءة النقل، مما يقلل من التكاليف ويعزز الإنتاجية، مما يجذب الاستثمارات إلى المناطق ذات البنية التحتية المتطورة. تسهم تحسينات في المستشفيات والمدارس والمرافق الرياضية في رفع مستوى التعليم والرعاية الصحية، مما يعزز رفاهية المواطنين. بالإضافة إلى ذلك، يُوفر تطوير إمدادات المياه والطاقة خدمات أساسية بشكل موثوق ومستدام.

✓ تخلق مشاريع البنية التحتية فرص عمل مباشرة في مجالات البناء والصيانة، فضلاً عن فرص غير مباشرة في القطاعات المرتبطة مثل التجارة والخدمات. كذلك، يعزز الاستثمار في مشاريع مستدامة مثل الطاقة المتجددة والمواصلات العامة التنمية البيئية المستدامة، ويقلل من الأثر البيئي، ويساعد في التكيف مع التغيرات المناخية، مما يقلل من أضرار الكوارث الطبيعية.

[1] د. حيمور مصطفى، نفس المرجع، ص 196

ثانيا: استراتيجيات توجيه الاستثمارات

✓ لتوجيه الاستثمارات بفعالية، يجب تحديد الأولويات بناءً على احتياجات المناطق المختلفة والأهداف التنموية المحددة مثل تحسين التعليم أو تطوير النقل. يتطلب ذلك التخطيط الاستراتيجي، حيث يتم وضع خطط واضحة مع تحديد الميزانيات والجداول الزمنية والأهداف، واستخدام تقنيات إدارة المشاريع لضمان تنفيذ المشاريع بكفاءة وفعالية.

✓ ينبغي تنويع مصادر التمويل، باستخدام الميزانيات الحكومية، والقروض، والاستثمارات الخاصة، والمساعدات الدولية. كما أن إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص تساهم في الاستفادة من الموارد والخبرات المتاحة. يتطلب الأمر أيضًا إجراء تقييمات دورية لمشاريع البنية التحتية والخدمات لقياس مدى تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة، ومراقبة التنفيذ لضمان تطبيق معايير الجودة وتجنب التأخيرات أو التكاليف الزائدة[1].

باختصار، يُعد توجيه الاستثمارات نحو تطوير البنية التحتية والخدمات من الأمور الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين جودة الحياة. من خلال تحديد الأولويات والتخطيط الفعّال والتعاون مع الجهات المختلفة، يمكن تحقيق نتائج إيجابية تسهم في رفاهية المجتمع وتعزز النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: تأثير أسعار النفط على نمو التنمية المستدامة والتوازن المالي

تشكل أسعار النفط عاملاً حاسماً في تحقيق التنمية المستدامة والتوازن المالي، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط. تؤدي تقلبات الأسعار إلى تأثيرات مباشرة على قدرة الحكومات على تمويل المشاريع التنموية وتحقيق الاستدامة الاقتصادية. في حين أن ارتفاع الأسعار قد يعزز الإنفاق على التنمية، فإن الانخفاض المفاجئ يمكن أن يهدد التوازن المالي، مما يبرز أهمية دراسة تأثير أسعار النفط على مسارات التنمية المستدامة واستقرار الاقتصاد.

الفرع الأول: التأثير على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

تُعتبر الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. تلعب هذه الاستثمارات دوراً محورياً في تعزيز قدرة الاقتصاد على التوسع والابتكار، وفي نفس الوقت، تساهم في الحفاظ على البيئة وضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة.

أولا: التأثير على النمو الاقتصادي

✓ **تحسين كفاءة الإنتاج:**

[1] سحنون مصطفى، بن صالح عبد الله، قندز بن توتة، **أثر الإستثمار العمومي في البنية التحتية لقطاعي النقل والاتصالات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) دراسة قياسية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 200.

الاستثمار في تطوير البنية التحتية، مثل الطرق وشبكات السكك الحديدية والموانئ، يعزز من كفاءة نقل البضائع والأفراد، مما يقلل التكاليف ويزيد الإنتاجية. كما أن بنية تحتية قوية وجيدة تُسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما يعزز من قدرة الاقتصاد على التنافس عالميًا.

✓ **خلق فرص العمل:**

توفير وظائف مباشرة في مشاريع البناء والصيانة، مثل العمال والمهندسين والمقاولين، يُسهم في تقليص معدلات البطالة. علاوة على ذلك، يؤدي تحسينات البنية التحتية إلى تنشيط الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مما يخلق وظائف إضافية في القطاعات المرتبطة.

✓ **تعزيز الابتكار:**

الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية الرقمية يُسهم في تعزيز الابتكار ويشجع على إنشاء شركات تكنولوجية جديدة. كما أن تحسين البنية التحتية يعزز من فعالية العمليات التجارية ويساهم في زيادة الإنتاجية العامة[1].

ثانيا: التأثير على التنمية المستدامة

✓ **الحفاظ على البيئة**

الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الخضراء، مثل شبكات الطاقة المتجددة والنقل المستدام، يساهم في تقليل البصمة البيئية. كما أن تحسين إدارة المياه والطاقة والصرف الصحي يعزز من استدامة الموارد الطبيعية ويقلل من الهدر.

✓ **التكيف مع التغيرات المناخية:**

بناء بنية تحتية قادرة على التكيف مع التغيرات المناخية، مثل تصميم مشاريع مقاومة للفيضانات، يقلل من الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية. يوفر هذا التكيف حماية أكبر للبيئة والبنية التحتية الحيوية.

✓ **تعزيز العدالة الاجتماعية**

تحسين المرافق العامة والخدمات الصحية والتعليمية يضمن تقديم خدمات أساسية للجميع، مما يعزز من العدالة الاجتماعية ويساهم في التنمية البشرية. هذا يعزز من فرص الوصول المتساوي إلى الموارد والخدمات.

✓ **التنمية الاقتصادية المستدامة:** الاستثمارات التي توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة تساهم في تحقيق تنمية مستدامة تضمن للأجيال القادمة فرصًا اقتصادية وبيئية. التركيز على المشاريع التي تدعم الاستدامة البيئية تضمن استمرارية النمو الاقتصادي مع الحفاظ على الموارد الطبيعية[2].

[1] د. ساطور رشيد، **دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة -علاقات وروابط-** جامعة البليدة ،02 الجزائر، ص 97

[2] سحنون مصطفى، نفس المرجع، ص 99

تلعب الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات دورًا حيويًا في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين كفاءة الإنتاج، وخلق فرص العمل، وتعزيز الابتكار. في ذات الوقت، تساهم هذه الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الحفاظ على البيئة، وإدارة الموارد بفعالية، والتكيف مع التغيرات المناخية، وتعزيز العدالة الاجتماعية. من خلال اتباع استراتيجيات استثمارية متوازنة، يمكن تحقيق فوائد اقتصادية وبيئية على المدى الطويل.

الفرع الثاني: التأثير على التوازن المالي والإستقرار المالي

أسعار النفط تلعب دورًا حاسمًا في تحديد التوازن المالي والاستقرار المالي للدول التي تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط:

1. إيرادات الحكومة:

– عند ارتفاع أسعار النفط : تزداد الإيرادات الحكومية، مما يتيح للحكومة تمويل المزيد من المشاريع، وتقليل العجز في الموازنة، وزيادة الإنفاق على الخدمات العامة والبنية التحتية.

– عند انخفاض أسعار النفط : تنخفض الإيرادات، مما قد يؤدي إلى عجز في الموازنة، ويجبر الحكومات على تقليص الإنفاق أو اللجوء إلى الاقتراض أو زيادة الضرائب لسد الفجوة المالية.

2. الاستقرار المالي:

– في حال الأسعار المرتفعة : يساعد ارتفاع أسعار النفط في تحقيق فائض مالي للدول المنتجة، مما يعزز من استقرارها المالي ويمكنها من سداد الديون وزيادة الاحتياطيات.

– في حال الأسعار المنخفضة : يمكن أن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى اضطرابات مالية، خاصة إذا لم تكن الدولة قد اتخذت تدابير احتياطية كافية لمواجهة تقلبات الإيرادات النفطية.

3. السياسة النقدية:

–التضخم أو الانكماش : ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، مما قد يدفع البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة. بينما قد يؤدي انخفاض الأسعار إلى تراجع التضخم أو حتى الانكماش.

4. الاستقرار الاجتماعي والسياسي:

– التأثير الاجتماعي : انخفاض الإيرادات النفطية قد يضطر الحكومات إلى تقليص برامج الرعاية الاجتماعية، مما يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وزيادة التوترات السياسية[1].

[1] أ. د. أحمد بوطرفاية، **أبحاث اقتصادية وإدارية مجلة علمية محكمة سداسية تصدرها كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير** جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر،2021، ص 21

بالتالي، يمكن القول إن الدول التي تعتمد على النفط بشكل كبير تحتاج إلى إدارة مالية حكيمة وتنويع مصادر الإيرادات للحد من التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار النفط على استقرارها المالي والاجتماعي.

الفرع الثالث: المخاطر الناجمة عن الإعتماد المفرط على الإيرادات النفطية

الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية يمكن أن يعرض الاقتصاد لعدة مخاطر. رغم أن النفط يمكن أن يكون مصدرًا هامًا للإيرادات، فإن الاعتماد الكثيف عليه يمكن أن يؤدي إلى مجموعة من التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية .

✓ **تقلبات الأسعار العالمية**

–تأثير التقلبات السعرية : تعتمد الإيرادات الحكومية في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على النفط على أسعار النفط العالمية. تقلبات الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغييرات حادة في الإيرادات، مما يؤثر على الاستقرار المالي.

–أزمات مالية : انخفاض أسعار النفط بشكل مفاجئ يمكن أن يسبب أزمات مالية، حيث تواجه الحكومات صعوبات في تمويل مشاريعها والوفاء بالتزاماتها.

✓ **التأثيرات الاقتصادية السلبية**

–الركود الاقتصادي : الاعتماد المفرط على النفط يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات سلبية على القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يؤدي إلى ركود في القطاعات غير النفطية.

–الإفراط في الاستهلاك : الإيرادات الكبيرة من النفط قد تؤدي إلى الإفراط في الاستهلاك وتجاهل استثمار الموارد في تطوير قطاعات متنوعة ومستدامة.

✓ **عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي**

–عدم الاستقرار الاجتماعي : الاعتماد على النفط قد يساهم في حدوث توترات اجتماعية إذا كانت الإيرادات غير موزعة بشكل عادل أو إذا لم تحقق تحسينًا ملحوظًا في مستوى المعيشة.

–المخاطر السياسية : التغيرات في أسعار النفط يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، حيث قد تواجه الحكومات صعوبات في إدارة الاقتصاد وتلبية احتياجات المواطنين[1].

✓ **التدهور البيئي**

استخراج النفط ومعالجته يمكن أن يسبب تلوثًا بيئيًا ويؤدي إلى مشاكل صحية للسكان. الاعتماد المفرط على النفط دون اتخاذ إجراءات للتخفيف من الأثر البيئي يمكن أن يكون له عواقب طويلة الأمد.

[1] د. ساطور رشيد، نفس المرجع، ص 105

الاعتماد على موارد غير متجددة مثل النفط قد يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية دون النظر في البدائل المستدامة.

✓ **الضعف أمام التغيرات الجيوسياسية**

الاعتماد على النفط يعرض الاقتصاد لمخاطر تتعلق بالتغيرات الجيوسياسية، مثل النزاعات الإقليمية أو التهديدات الأمنية التي قد تؤثر على أسعار النفط وتوريده.

✓ **الاقتصاد الريعي** الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية قد يؤدي إلى اقتصاد ريعي حيث تكون الأنشطة الاقتصادية غير متنوعة وتعتمد بشكل رئيسي على مصدر واحد للإيرادات. هذا يضعف القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية ويقلل من الابتكار[1].

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

أولا: دراسة جرفي زكرياء 2015

عنوان الدراسة أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة ،2015-1990

كانت الإشكالية تتمحور حول كيف تؤثر تقلبات أسعار البترول العالمية على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر؟ وما هي التداعيات الاقتصادية التي قد تنجم عن هذه التأثيرات على استقرار الاقتصاد الجزائري، وخاصة في ظل اعتماد البلاد الكبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي للعملة الصعبة؟ ، **هدفت هذه الدراسة** إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين أسعار البترول واحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر ومحاولة الوقوف على مدى تأثر الاحتياطات بالتغيرات الحاصلة في أسعار البترول، وتوصلت إلى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات جعل صادرات هذا القطاع المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا كونها اقتصرت فقط على دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف الأجنبي.

ثانيا: دراسة رزقو سيدي عمر، غريب بولرباح 2018

عنوان الدراسة أثر تقلبات أسعار النفط عمى الاستثمارات النفطية في شركة سوناطراك (دراسة تحليلية قياسية 2018-2000) ، مجلة المؤسسة، المجلد 01، العدد 09، 2020

قامت الدراسة بطرح الإشكالية التالية:

[1] د. ساطور رشيد، نفس المرجع

"كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط العالمية على حجم ونوعية الاستثمارات النفطية التي تقوم بها شركة سوناطراك؟ وما هي الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبناها الشركة لمواجهة تحديات التقلبات السعرية وضمان استدامة واستقرار استثماراتها في القطاع النفطي؟"

تهدف الدراسة الى توضيح مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات النفطية لشركة سوناطراك في مرحلة المنبع، حيث استخدمت هذه الدراسة أهم المؤشرات الاقتصادية الخاصة بمرحلة المنبع النفطي والمتمثلة في (مؤشر الاستثمار في الاستكشافات النفطية ، مؤشر إنتاج النفط، مؤشر أسعار النفط) ، كما قسمت الدراسة التطبيقية إلى جزئني أولا بالقيام بدراسة تحليلية وذلك من خلال توضيح حركة الاستثمارات في نشاط الاستكشافات النفطية في مرحلة المنبع ومقارنتها مع تقلبات أسعار النفط وثانيا بدراسة قياسية من خلال توضيح العالقة بني انتاج النفط وأسعار النفط باستعمال نموذج ARDL حيث توصلت الدراسة في الأخير الى وجود عالقة طردية بني مؤشرات الدراسة على المديين المتوسط والبعيد، اي انه كلما انخفضت أسعار النفط أدت إلى انخفاض حجم الاستثمارات النفطية.

ثالثا: دراسة نهاد فوغالية، و وصال بوالشعير2019

عنوان الدراسة أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية 2010-2019، قامت الدراسة بطرح الإشكالية الرئيسية: ماهي آثار تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وفي محاولة منها للإجابة على الإشكالية المطروحة قامتا بطرح فرضية وجود علاقة طردية بين أسعار البترول ومؤشرات النمو الاقتصادي، **كما هدفت الدراسة الى:**

-تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار البترول والنمو الاقتصادي: دراسة مدى تأثير التغيرات في أسعار البترول العالمية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، بالنظر إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري الكبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات.

-تحديد نقاط الضعف الاقتصادية: الكشف عن مواطن الضعف في الاقتصاد الجزائري التي تجعل النمو الاقتصادي عرضة للتقلبات في أسعار البترول، مما يسهم في وضع سياسات اقتصادية أكثر استقراراً.

-تقييم سياسات التنويع الاقتصادي: دراسة فعالية السياسات المتبعة في الجزائر لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، وتحديد ما إذا كانت هذه السياسات كافية للتخفيف من آثار تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي.

-توقعات مستقبلية للنمو الاقتصادي: استشراف السيناريوهات المستقبلية للنمو الاقتصادي في الجزائر في ضوء الاتجاهات المحتملة لأسعار البترول، مع وضع توصيات للتخطيط الاقتصادي طويل الأمد.

المطلب الثاني: القيمة المضافة

من خلال الدراسات السابقة يعد موضوع "انعكاسات تقلب أسعار النفط على الاستثمار العام في الجزائر" من القضايا الاقتصادية الحيوية التي تستحق الدراسة المتعمقة. تضيف هذه الدراسة قيمة كبيرة من خلال تحليل الديناميكية الاقتصادية بين القطاع النفطي وسياسات الاستثمار العام. يتمثل أحد الجوانب المهمة في فهم كيف يؤثر التغير

المفاجئ في أسعار النفط على قرارات الحكومة المتعلقة بتخصيص الموارد وتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات المختلفة.

يسهم موضوعنا في تقديم تصور شامل عن كيفية التحول من نموذج الاقتصاد الخطي التقليدي، الذي يعتمد على استهلاك الموارد ثم التخلص منها، إلى نموذج أكثر استدامة يعتمد على إعادة التدوير والاستخدام المتكرر للموارد. هذا التحول له أهمية كبيرة في ظل التحديات البيئية والاقتصادية التي تواجه العالم، ويعزز من قدرة الدول على تبني أنظمة اقتصادية تحافظ على الموارد الطبيعية وتقلل من التلوث.

كما يوضح الدور الذي يمكن أن يلعبه الاقتصاد الدائري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي وضعتها الأمم المتحدة. من خلال استعراض كيف يمكن أن يساهم تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين، والتقليل من استنزاف الموارد، تصبح المذكرة إطارًا عمليًا لفهم كيفية دمج الاقتصاد الدائري في استراتيجيات التنمية الشاملة.

تقدم المذكرة إطارًا عمليًا للحكومات والشركات يمكن من خلاله تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري لتحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية، وذلك من خلال تقليل الفاقد وإعادة استخدام الموارد. هذا يسهم في خلق قيمة اقتصادية جديدة، ويساعد الشركات على تحسين قدرتها التنافسية من خلال تبني ممارسات مستدامة مبتكرة.

باختصار، توفر هذه المذكرة قيمة مضافة علمية وعملية، حيث تساهم في تعزيز الفهم العميق لأهمية الاقتصاد الدائري كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، كما تقدم توصيات عملية لتحسين السياسات الاقتصادية والبيئية بما يتماشى مع متطلبات العصر الحديث.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل، تم تناول الإطار النظري للعلاقة بين النفط والاستثمار العام بشكل مختصر. بدأ الفصل بتعريف النفط كمورد طبيعي رئيسي، مشيراً إلى نظريات تكوينه مثل الأصل العضوي واللاعضوي، ونظرية ذروة النفط التي تتناول تراجع الإنتاج بمرور الوقت.

تطرق الفصل إلى كيفية تأثير تقلبات أسعار النفط على الاستثمار العام، موضحاً أن ارتفاع الأسعار يمكن أن يؤدي إلى زيادة في الإنفاق على المشاريع العامة، بينما تؤدي الانخفاضات إلى تقليص الميزانيات المخصصة لتلك المشاريع. كما تمت مناقشة كيفية تأثير هذه التقلبات على استقرار الاستثمارات العامة والتحديات المرتبطة بها ..

في الختام، أكد الفصل على أن النفط يلعب دوراً مهماً في توجيه الاستثمار العام، وأن فهم تأثير تقلبات الأسعار ضروري لتطوير استراتيجيات اقتصادية فعالة.

الفصل الثاني

دور قطاع النفط في تعزيز الاستثمار العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

تمهيد:

شهدت الجزائر خلال الفترة (2000–2022) تنفيذ برامج استثمارات عامة واسعة النطاق تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. جاءت هذه الاستثمارات في ظل تقلبات أسعار النفط التي أثرت على الاقتصاد الجزائري، مما دفع الحكومة إلى توجيه الموارد نحو تطوير البنية التحتية وتنويع الاقتصاد. يركز هذا الفصل على تحليل تلك البرامج وأثرها على النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

كما سنتطرق الى في هذا الفصل الى ثلاث مباحث رئيسية، تتمثل في:

المبحث الأول: قطاع النفط وقطاع الإستثمارات العامة في الجزائر

المبحث الثاني: علاقة ارتفاع أسعار النفط على الاستثمار العام في الجزائر

المبحث الثالث: برنامج الإستثمارات العامة في الجزائر خلال فترة (2000–2022)

المبحث الأول: قطاع النفط وقطاع الإستثمارات العامة في الجزائر

يعتبر قطاع النفط من الركائز الأساسية للاقتصاد الجزائري، حيث يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط لتمويل العديد من جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بالمقابل، يلعب قطاع الاستثمارات العامة دوراً محورياً في تعزيز البنية التحتية وتحقيق النمو الاقتصادي. في هذا المبحث، سيتم استعراض العلاقة المتداخلة بين قطاع النفط وقطاع الاستثمارات العامة في الجزائر، وكيف يؤثر أداء القطاع النفطي على قدرة الحكومة الجزائرية على تمويل المشاريع العامة، ودعم النمو المستدام في ظل التحديات الاقتصادية والتقلبات المستمرة في أسعار النفط العالمية.

المطلب الأول: دور قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري

الفرع الأول: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

أولا: مساهمة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات البحرية

تمتاز الصادرات الجزائرية بالطابع الأحادي، بحيص يرتكز بالأساس على المنتجات النفطية ومشتقاتها بنسبة تفوق 95 بالمية من الصادرات الاجمالية، مما جعل الاقتصاد الجزائري يرتبط بشدة للتغيرات في أسعار النفط الدولية، وكدا لتقلبات قيمة سعر صرف الدولار الأمريكي بإعتباره العملة المستخدمة في التبادلات التجارية في أسواق النفط

الجدول(04): نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الكلية في الفترة (2001-2019) **الوحدة: مليار دولار**

السنوات	الصادرات الكلية	صادرات المحروقات	النسبة%	سعر البترول الخام	السنوات	الصادرات الكلية	صادرات المحروقات	النسبة%	سعر البترول الخام
2001	19.09	18.53	97,07	24.8	**2011**	72.89	71.67	98,33	112.9
2002	18.71	18.11	96,79	25.2	**2012**	71.74	70.58	98,38	111.0
2003	24.47	23.99	98,04	29.0	**2013**	64.87	63.82	98,38	109.5
2004	32.22	31.55	97,92	38.7	**2014**	60.13	58.46	97,22	100.2
2005	46.33	45.59	98,40	54.6	**2015**	**34.57**	33.08	95,69	53.1
2006	54.74	53.61	110,69	65.7	**2016**	29.31	27.92	95,26	45.0
2007	60.59	59.61	98,38	74.8	**2017**	34.57	33.20	96,04	54.1
2008	78.59	77.19	98,22	99.9	**2018**	41.12	38.90	94,60	71.3
2009	45.19	44.42	98,30	62.2	**2019**	34.99	32.93	94,11	64.4
2010	57.09	56.12	98,30	80.2	**القيمة المتوسط**	46.38	45.59	98,30	67.19

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي للسنوات 2004، 2008، 2012، 2017، و2018

الشكل 02: يبين نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الاجمالية في الجزائر خلال الفترة(2001-2019)

(الوحدة:%)

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية للسنوات 2004، 2009، 2013، 2018، 2019

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية للثلاثي الأول، سنة 2020

نستنتج من الشكل السابق أن قطاع المحروقات يسيطر بشكل كبير على هيكل الصادرات الوطنية، بمعدل متوسط قدره 98.3% خلال الفترة 2001-2019. حيث بلغت قيمة صادرات المحروقات حوالي 45.59 مليار دولار أمريكي من إجمالي الصادرات الكلية التي وصلت إلى 46.38 مليار دولار. شهدت قيمة الصادرات الجزائرية تقلبات كبيرة خلال هذه الفترة، ما بين ارتفاع وانخفاض، نتيجة لتذبذب أسعار النفط العالمية، الأمر الذي انعكس مباشرة على قيمة الصادرات النفطية. تراوحت مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات بين 94.11% في عام 2019 و98.40% في عام 2005، مع ملاحظة انخفاض طفيف في هذه النسبة في السنوات الأخيرة، مما يعكس بداية تراجع اعتماد الجزائر على النفط وتوجهها نحو تنويع مصادر التمويل من خلال تبني سياسة تنويع الإنتاج والتصدير. وتجدر الإشارة إلى أن الإيرادات المحققة من صادرات المحروقات تتأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط العالمية، والتي تتأثر بدورها بعدة عوامل. ولتوضيح العلاقة بين تطور الصادرات الكلية والنفطية وأسعار النفط، نعرض الشكل أدناه.

الشكل رقم 03: يوضح العلاقة بين تطور الصادرات الكلية والنفطية وأسعار النفط

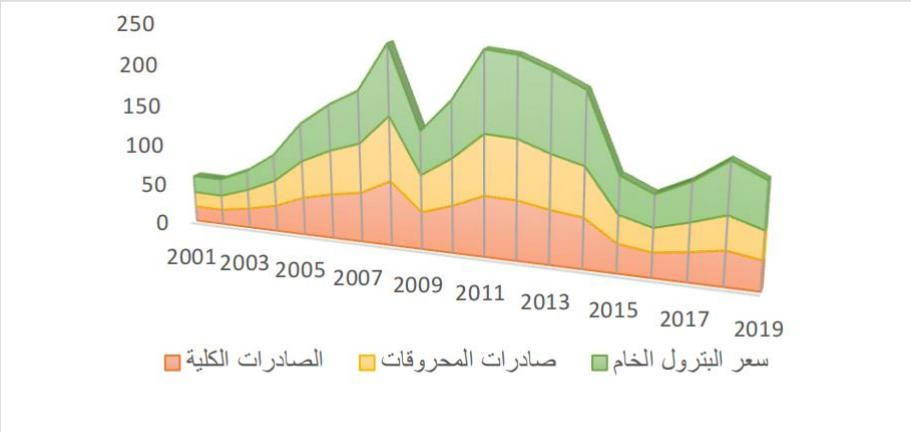

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية للسنوات ،2004، 2009، 2013، 2018، 2019.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية للثلاثي الأول، سنة 2020.

منظمة الدول المصدرة للنفط عبر الرابط: https://www.opec.org, Consulté le 2021/05/114 13 :20

كما هو موضح في الشكل أعلاه أن الصادرات الكلية اتخذت منحنى شبه مطابق للصادرات النقطية وأسعار البترول في الفترة 2001-2019، ما يعد دليل قاطع على العلاقة الطردية بينهم، الأمر الذي يدفعنا باستنتاج سيطرة المحروقات على صادرات الجزائر مما جعلها المورد الرئيسي للعملة الصعبة للوطن.

ثانيا: مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة في الجزائر

تستحوذ الايرادات البترولية على الحصة الأكبر من الإيرادات العامة، والتي تعتبر أهم وأكبر مورد من موارد الدولة، لتأتي بعدها الإيرادات العادية والتي تتكون من الإيرادات الجبائية خارج المحروقات والايرادات غير الجبائية

جدول رقم05: مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة في الجزائر

السنوات	اجمالي الايرادات	الإيرادات البترولية	الإيرادات خارج المحروقات	الإيرادات الجبائية		الإيرادات غير جبائية
2001	1505.5	1001.4	398.2	398.2	90.3	
2002	1603.2	1007.9	595.1	482.9		112.2
2003	1966.6	1350.0	616.4	519.9		96.5
2004	2226.2	1570.7	649.0	578.5		70.5
2005	3082.6	2352.7	724.2	640.4		83.8

2006	3639.8	2799.0	840.5	720.8	119.7
2007	3687.8	2796.8	883.1	766.7	116.4
2008	5111.0	4088.6	1022.1	895.4	126.7
2009	3676.0	2412.7	1263.3	1146.6	116.7
2010	4392.9	2905.0	1487.8	1298.0	189.8
2011	5790.1	3979.7	1810.4	1527.1	283.3
2012	6411.3	4184.0	2227.2	1984.3	242.9
2013	5957.5	3678.1	2279.4	2031.0	248.4
2014	5738.4	3388.4	2349.9	2091.4	258.5
2015	5103.1	2373.5	2729.6	2354.7	374.9
2016	5110.1	1781.1	3329.0	2482.2	846.8
2017	6182.8	2372.5	3810.3	2663.1	1147.2
2018	6751.4	2887.1	3864.2	2648.5	1215.7
2019	6507.9	2714.5	3793.4	3041.4	752.0

المصدر: بنك الجزائر ، التقارير السنوية للسنوات 2004، 2008، 2012، 2017، 2018

قانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019 ص 28

من خلال تحليلنا لاحظنا ان الإيرادات البترولية أخذت نفس مسار الإيرادات العامة في الجزائر، هذا إن دل على شيء فإنه يدل على العلاقة الطردية والوثيقة بينها، ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (04): تطور الإيرادات البترولية والايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019) (الوحدة: مليار دج)

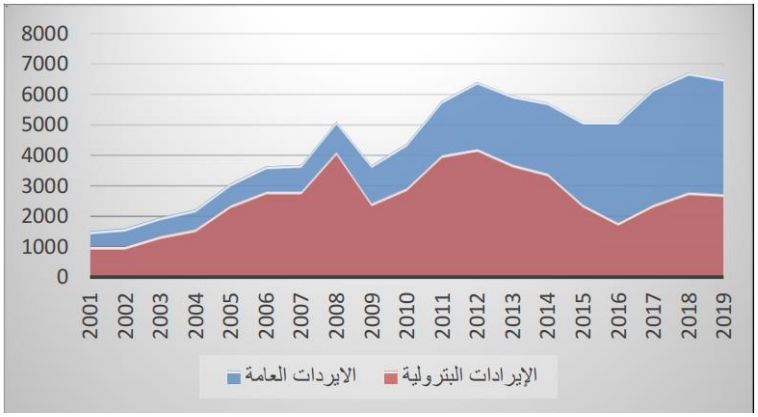

المصدر : بنك الجزائر التقارير السنوية للسنوات ،2004، 2008، 2012، 2017، 2018.

- قانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019

يتبين لنا من الشكل أعلاه الدور الكبير الذي تلعبه الإيرادات النفطية في تكوين الإيرادات الكلية للميزانية العامة في الجزائر. يمكن تحليل ذلك كما يلي: شهدت الإيرادات العامة ارتفاعًا ملحوظًا، من 1505.5 مليار دج في عام 2001 إلى 5111 مليار دج في عام 2008، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى الزيادة المستمرة في الإيرادات البترولية، التي تضاعفت أكثر من أربعة أضعاف خلال نفس الفترة، حيث ارتفعت من 1001.4 مليار دج في عام 2001 إلى 4088.6 مليار دج في عام 2008، وهو ما يعادل نحو 74.34% من إجمالي الإيرادات العامة للفترة 2001-2008.

ومع ذلك، لم تستمر الإيرادات النفطية في الارتفاع طويلاً، إذ بدأت بالتراجع تدريجيًا، حيث انخفضت من 3678.1 مليار دج في عام 2013 إلى 1781.1 مليار دج في عام 2016. هذا التراجع في الإيرادات النفطية انعكس بشكل مباشر على الإيرادات العامة، التي تراجعت من 5957.5 مليار دج في عام 2013 إلى 5110.1 مليار دج في عام 2016.

وفي الفترة اللاحقة، عاودت أسعار النفط الانتعاش، مما أدى إلى زيادة في إيرادات الدولة من المحروقات، حيث بلغت 2372.5 مليار دج في عام 2017، و2776.2 مليار دج في عام 2018، و2714.5 مليار دج في عام 2019. هذا الانتعاش في الإيرادات النفطية ساهم بشكل كبير في رفع الإيرادات العامة للدولة مرة أخرى.

بناءً على ما سبق، من الضروري تحليل نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001–2019)، وهو ما سنوضحه في الشكل الموالي.

الشكل رقم (05) : نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة(2001–2019)

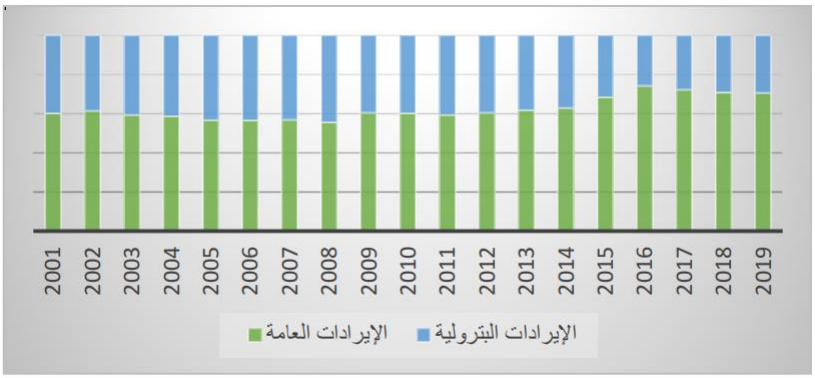

المصدر: – بنك الجزائر التقارير السنوية للسنوات ،2004، 2008، 2012، 2017، 2018.

– قانون رقم 18–18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019، ص 28.

يمكننا القول أن الإيرادات البترولية تمثل المصدر الرئيسي والأهم لإيرادات الدولة العامة، التي تعتمد عليها لتغطية نفقاتها العمومية. يظهر هذا بوضوح في الشكل أعلاه، حيث تبرز النسبة العالية لمساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة، والتي بلغت في المتوسط 58.68% خلال الفترة 2001–2019. سجلت أعلى نسبة مساهمة في عام 2008 بنسبة 80%، بينما بلغت أدنى نسبة في عام 2016 بـ 34.85%. يعزى هذا التفاوت الكبير في نسب المساهمة إلى تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أدى إلى تقلب عائدات المحروقات .

مع اعتماد الجزائر الكبير على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للدخل، لم تحظَ القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة بالدعم الكافي. ومع ذلك، ظهر توجه إيجابي خلال الفترة من 2016 إلى 2019، حيث، على الرغم من انخفاض الإيرادات النفطية، شهدت الإيرادات العامة ارتفاعًا، على عكس ما حدث في السنوات السابقة. يشير ذلك إلى بدء الدولة في البحث عن مصادر بديلة لتمويل نفقاتها العامة، من خلال تبني سياسة تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني، عبر تعزيز الإنتاج والتصدير، والتقليل التدريجي من التبعية للنفط، نظرًا للتحديات الكبيرة وعدم استقرار أسعار النفط عالميًا.

الفرع الثاني: تنوع أنواع النفط المنتج في الجزائر

الجزائر تنتج مجموعة متنوعة من أنواع النفط الخام التي تلعب دورًا حيويًا في اقتصادها وتعزز مكانتها في الأسواق العالمية. من أبرز هذه الأنواع:

1 .**صحارى بلند :(Saharan Blend)** يُعد النوع الأكثر شهرة والأعلى جودة من النفط الجزائري. يتميز بكونه نفطًا خفيفًا وحلوًا، مع درجة API تتراوح بين 45 و46، مما يجعله مرغوبًا بشكل كبير في الأسواق الأوروبية والآسيوية نظرًا لسهولة تكريره وإنتاجه لمنتجات نفطية عالية الجودة.

2 .**مزيج زارزايتين :(Zarzaitine Blend)** يُنتج في حقل زارزايتين بالجنوب الشرقي للجزائر، ويتميز بخفته النسبية ودرجة API حوالي 40. يُوجه هذا النوع بشكل رئيسي إلى الأسواق الأوروبية.

3 .**ميسكار :(Meskara)** يُنتج في حقل حاسي مسعود، أكبر حقول النفط في الجزائر. ميسكار هو نفط خفيف بدرجة API تتراوح بين 41 و42، ويُصدر بشكل رئيسي إلى أوروبا وشمال إفريقيا.

4 .**أورود :(Ourhoud)** يتم إنتاجه في حقل أورود، ثاني أكبر حقل نفطي في الجزائر بعد حاسي مسعود. يتميز هذا النوع بكونه نفطًا متوسط الخفة مع درجة API تبلغ حوالي 39–40، ويُسوق في كل من أوروبا وآسيا.

5 .**بركين :(Berkine)** يُنتج في منطقة حوض بركين بجنوب شرق الجزائر، ويُعتبر جزءًا مهمًا من إنتاج النفط الجزائري، مما يعزز قدرة البلاد على تلبية احتياجات الأسواق المختلفة[1].

هذه الأنواع المتنوعة من النفط تعطي الجزائر ميزة استراتيجية في السوق العالمية، حيث تستطيع تلبية متطلبات متنوعة من النفط الخفيف إلى المتوسط، مما يدعم استقرار عائداتها النفطية.

المطلب الثاني: عوامل التقلب في أسعار النفط وآثارها على الجزائر

الفرع الأول: السياسات الإنتاجية لمنظمة الأوبك، وأثرها على أسعار النفط

تلعب قرارات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) دورًا حاسمًا في تحديد مستويات الإنتاج النفطي على الصعيد العالمي. باعتبارها منظمة تضم العديد من أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم، تسعى أوبك إلى تنظيم السوق النفطية من خلال تحديد سياسات الإنتاج التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في أسعار النفط وضمان توازن العرض والطلب

[1] مكاوي الحبيب، بابا حامد كريمة، **القطاع النفطي في الجزائر واشكالية تنويع مصادر الدخل**، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، العدد الثاني، ديسمر 2017، المركز الجامعي إيليزي، الجزائر

أولا: دور قرارات أوبك في تحديد مستويات الإنتاج النفطي[1]

1 .تنظيم الإنتاج:

تقوم أوبك بتحديد حصص الإنتاج لكل دولة عضو بناءً على عدة عوامل، منها احتياطيات النفط، القدرة الإنتاجية، والاحتياجات الاقتصادية لكل دولة. هذه الحصص تُحدد بعد مشاورات مكثفة بين الدول الأعضاء لضمان تحقيق مصالح جميع الأطراف.

2 .التحكم في أسعار النفط:

من خلال تعديل مستويات الإنتاج (زيادة أو خفض الإنتاج)، تستطيع أوبك التأثير بشكل مباشر على أسعار النفط في الأسواق العالمية. إذا كانت الأسعار منخفضة، قد تقرر المنظمة خفض الإنتاج لرفع الأسعار. على العكس، إذا كانت الأسعار مرتفعة بشكل مفرط، قد تقرر أوبك زيادة الإنتاج لتهدئة السوق.

3 .الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي:

أوبك تراقب باستمرار التغيرات في الطلب العالمي على النفط وتقوم بتعديل مستويات الإنتاج تبعًا لذلك. على سبيل المثال، في حالة الركود الاقتصادي العالمي، قد ينخفض الطلب على النفط، فتقوم أوبك بخفض الإنتاج لتجنب فائض العرض الذي قد يؤدي إلى انهيار الأسعار.

4 .التنسيق مع الدول غير الأعضاء:

في بعض الأحيان، تتعاون أوبك مع دول منتجة للنفط غير أعضاء في المنظمة (مثل روسيا) من خلال اتفاقيات تُعرف بـ "أوبك+" لتحقيق أهداف مشتركة في ضبط الإنتاج والأسعار.

5 .التأثير على الاستثمارات النفطية:

قرارات أوبك تؤثر أيضًا على القرارات الاستثمارية في قطاع النفط. عندما تقرر أوبك خفض الإنتاج للحفاظ على الأسعار، قد يتم تأجيل بعض الاستثمارات الجديدة في الإنتاج، والعكس صحيح.

قرارات أوبك في تحديد مستويات الإنتاج النفطي تعتبر أداة قوية تؤثر على التوازن في أسواق النفط العالمية. من خلال تنسيق سياسات الإنتاج بين الدول الأعضاء، تسعى أوبك إلى ضمان استقرار الأسعار والحفاظ على مصالح الدول المنتجة، مع مراعاة التغيرات في الاقتصاد العالمي والطلب على النفط.

[1] سمير بن محاد، دور **منظمة أوبك في ضبط أسعار النفط في ظل التحولات الطاقوية في العالم**، دراسة اقتصاد_قياسية باستخدام نماذج اشعة الانحدار الذاتي VAR، مجلة العلوم الإدارية، المجلد06/ العدد01، 2022، ص 114

ثانيا: انعكاس قرارات الأوبك على التقلبات في أسعار النفط

تؤثر قرارات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بشكل كبير على التقلبات في أسعار النفط العالمية. باعتبارها تحالفًا يضم العديد من أكبر الدول المنتجة للنفط، تمتلك أوبك القدرة على التأثير في توازن العرض والطلب على النفط، مما يجعل قراراتها محورية في تحديد مسار الأسعار .

1 .التحكم في العرض والطلب:

عندما تقرر أوبك خفض الإنتاج، ينخفض المعروض من النفط في السوق، مما يؤدي عادة إلى ارتفاع الأسعار بسبب زيادة الضغط على العرض. على النقيض، زيادة الإنتاج من قبل أوبك تُحدث فائضًا في العرض، مما يدفع الأسعار إلى الانخفاض. هذه القدرة على التحكم في المعروض تمنح أوبك نفوذًا كبيرًا في تشكيل أسعار النفط.

2 .الاستجابة للأزمات الاقتصادية والجيوسياسية:

في أوقات الأزمات الاقتصادية أو التوترات الجيوسياسية، قد تتخذ أوبك قرارات بخفض الإنتاج للحفاظ على استقرار الأسعار. هذه القرارات يمكن أن تهدئ الأسواق وتمنع تقلبات حادة في الأسعار. على سبيل المثال، خلال الأزمات الاقتصادية العالمية مثل أزمة 2008 أو أزمة كوفيد-19، ساهمت قرارات أوبك بخفض الإنتاج في دعم أسعار النفط في مواجهة الانخفاض الحاد في الطلب.

3 .التأثير على توقعات السوق:

قرارات أوبك لا تؤثر فقط على العرض الفعلي، ولكن أيضًا على توقعات السوق. عندما تُعلن أوبك عن قراراتها بشأن الإنتاج، غالبًا ما تؤدي إلى ردود فعل فورية في الأسواق المالية والنفطية. التوقعات بزيادة أو خفض الإنتاج تؤدي إلى تغييرات في العقود الآجلة للنفط، مما يؤثر على الأسعار الحالية.

4 .التحالفات مع الدول غير الأعضاء (أوبك+):

التعاون بين أوبك ودول أخرى منتجة للنفط غير أعضاء (مثل روسيا) ضمن إطار "أوبك+" يزيد من قدرة المنظمة على التحكم في العرض العالمي. هذا التعاون يعزز تأثير قرارات أوبك ويزيد من حدة التقلبات في أسعار النفط عندما تتخذ تلك الدول إجراءات منسقة لخفض أو زيادة الإنتاج.

5 .ردود الفعل من المنتجين والمستهلكين:

قرارات أوبك قد تثير ردود فعل من الدول المستهلكة الكبرى أو من المنتجين الآخرين. على سبيل المثال، عندما تقرر أوبك خفض الإنتاج لرفع الأسعار، قد تقوم بعض الدول المستهلكة مثل الولايات المتحدة باستخدام احتياطاتها الاستراتيجية أو زيادة الإنتاج المحلي للتخفيف من تأثير هذه الارتفاعات. هذه الديناميكيات تزيد من تقلبات الأسعار[1].

ثالثا: جهود الجزائر لتنسيق السياسات الإنتاجية مع أوبك

الجزائر، كونها عضوًا مؤسسًا في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، تلعب دورًا مهمًا في تنسيق السياسات الإنتاجية داخل المنظمة. وتسعى الجزائر دائمًا إلى تحقيق التوازن بين مصالحها الوطنية ومصالح الدول الأعضاء الأخرى في أوبك، بهدف ضمان استقرار أسواق النفط العالمية. فيما يلي أبرز جهود الجزائر في هذا السياق:

- **المشاركة الفعالة في اجتماعات أوبك:**

تشارك الجزائر بانتظام في الاجتماعات الوزارية لأوبك، حيث تسهم في مناقشة وتحديد سياسات الإنتاج. تعمل الجزائر على تعزيز الحوار والتفاهم بين الدول الأعضاء للتوصل إلى قرارات توافقية تخدم مصالح جميع الأطراف.

- **دور الجزائر في التوسط والتوفيق:**

تلعب الجزائر دور الوسيط في العديد من الحالات، حيث تسعى إلى تقريب وجهات النظر بين الدول الأعضاء المختلفة، خاصة في فترات التوتر أو الخلافات حول سياسات الإنتاج. في عدة مناسبات، ساهمت الجزائر في التوصل إلى حلول وسط تضمن استقرار السوق وتحقيق الأهداف المشتركة.

- **الالتزام بحصص الإنتاج:**

تلتزم بحصص الإنتاج التي تحددها أوبك، مما يعكس التزامها بمبادئ المنظمة. هذا الالتزام يساعد في تحقيق الأهداف المشتركة للمنظمة في الحفاظ على استقرار الأسعار وضمان توازن العرض والطلب في الأسواق العالمية.

- **المساهمة في اتفاقيات أوبك+**

كانت الجزائر جزءًا من اتفاقيات "أوبك+"، التي تشمل دولًا غير أعضاء في أوبك مثل روسيا. هذه الاتفاقيات تهدف إلى تعزيز التنسيق العالمي بشأن سياسات الإنتاج، وخاصة في أوقات الأزمات، مما يساهم في استقرار الأسعار العالمية. الجزائر لعبت دورًا محوريًا في دعم هذه الاتفاقيات والمساهمة في نجاحها.

[1] https://www.aljazeera.net في 04-09—2024 الساعة: 12:11

- **استضافة الاجتماعات والمؤتمرات:**

استضافت الجزائر عدة اجتماعات ومؤتمرات لأوبك، مما يعكس دورها النشط في المنظمة. من أبرز هذه الفعاليات كان اجتماع أوبك في عام 2016 في الجزائر، الذي أسفر عن اتفاق لخفض الإنتاج لأول مرة منذ ثماني سنوات، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير بعد فترة من التراجع الحاد.

- **التعاون مع الدول الأعضاء لمواجهة تحديات السوق:**

تتعاون لجزائر بشكل وثيق مع الدول الأعضاء الأخرى في أوبك لمواجهة تحديات السوق، مثل تقلبات الأسعار وتغيرات الطلب العالمي. تسعى الجزائر دائمًا لتعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء للتوصل إلى سياسات إنتاجية تحقق الاستقرار في السوق وتدعم الاقتصاديات الوطنية.

- **تعزيز التنمية المستدامة:**

تروج الجزائر لفكرة التنمية المستدامة في سياسات الإنتاج، حيث تدعم قرارات أوبك التي تراعي الاستدامة البيئية والاقتصادية. تسعى الجزائر إلى الموازنة بين الحاجة إلى إنتاج النفط والحفاظ على البيئة، وهو ما يعزز صورتها كعضو مسؤول في أوبك[1].

الجزائر تلعب دورًا حيويًا في تنسيق السياسات الإنتاجية داخل أوبك من خلال مشاركتها الفعالة في الاجتماعات، والتزامها بالحصص الإنتاجية، ودورها الوسيط في تقريب وجهات النظر بين الدول الأعضاء. جهودها المستمرة تعكس التزامها بتحقيق استقرار أسواق النفط العالمية وضمان مصالح جميع الأطراف.

الفرع الثاني: الآثار المترتبة على تذبذب أسعار النفط في الجزائر

أولا: التأثير السلبي على الإيرادات الدولة من الصادرات النفطية

الإيرادات الناتجة عن الصادرات النفطية تشكل جزءًا كبيرًا من دخل الجزائر الوطني، وبالتالي فإن أي تقلبات أو تحديات في هذا القطاع يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الجزائري. هناك عدة عوامل تسهم في التأثير السلبي على إيرادات الجزائر من الصادرات النفطية، منها:

- **تقلبات أسعار النفط العالمية:**

تعتمد إيرادات الجزائر بشكل كبير على أسعار النفط في الأسواق العالمية. عندما تنخفض أسعار النفط، كما حدث في عدة مناسبات، تنخفض الإيرادات بشكل حاد. هذا الانخفاض يؤثر سلبًا على الميزانية العامة للدولة ويؤدي إلى تقليص الإنفاق الحكومي، خاصة في القطاعات الحيوية مثل البنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

[1] ضياء الموساوي، **ثورة أسعار النفط 2004**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 17

- **الاعتماد الكبير على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات:**

الجزائر تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز كمصدر رئيسي للعملة الصعبة والإيرادات. هذا الاعتماد يجعل الاقتصاد الجزائري حساسًا للغاية لأي انخفاض في الطلب العالمي على النفط أو أي تغيير في الأسعار، مما يؤدي إلى تقلبات في الإيرادات ويضع ضغوطًا كبيرة على الميزانية العامة.

- **نضوب الاحتياطيات وتراجع الإنتاج:**

مع مرور الوقت، قد تواجه الجزائر تحديات في الحفاظ على مستويات الإنتاج النفطي بسبب نضوب بعض الحقول النفطية القديمة أو صعوبة استخراج النفط من حقول جديدة. تراجع الإنتاج يعني انخفاض كميات النفط المصدرة، مما يؤدي إلى تراجع الإيرادات.

- **التغيرات في السوق العالمية للنفط:**

التغيرات في السياسات العالمية، مثل التحول نحو الطاقة المتجددة والضغط لتقليل الانبعاثات الكربونية، قد تؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط على المدى الطويل. هذا التحول يمكن أن يقلل من إيرادات الجزائر من الصادرات النفطية مع مرور الزمن.

- **التأثيرات الجيوسياسية:**

التوترات الجيوسياسية في مناطق إنتاج النفط أو في مناطق أخرى تؤثر على سوق النفط العالمية، مما يمكن أن يؤدي إلى تقلبات كبيرة في الأسعار. إذا كانت هذه التوترات تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج أو تعطل عمليات التصدير، فإنها قد تؤدي إلى انخفاض في الإيرادات.

- **الضغط على الاحتياطي النقدي:**

مع تراجع الإيرادات النفطية، قد تلجأ الجزائر إلى استخدام احتياطاتها من النقد الأجنبي لدعم الاقتصاد. هذا الاستخدام المفرط يمكن أن يؤدي إلى استنزاف الاحتياطي النقدي، مما يضع الاقتصاد في موقف ضعيف ويزيد من مخاطر التضخم وانخفاض قيمة العملة.

- **تأثير جائحة كوفيد-19:**

الجائحة أثرت بشكل كبير على الطلب العالمي على النفط، مما أدى إلى انخفاض حاد في الأسعار خلال عام 2020. هذا التأثير السلبي استمر في تعقيد الوضع المالي للجزائر، حيث انخفضت الإيرادات النفطية بشكل ملحوظ.

- **التحديات اللوجستية والبيئية:** أي تحديات لوجستية أو بيئية تؤثر على عمليات استخراج النفط ونقله يمكن أن تؤدي إلى تقليل الإنتاج والصادرات، وبالتالي إلى انخفاض الإيرادات[1].

الإيرادات النفطية للجزائر تواجه تحديات متعددة تتراوح بين تقلبات الأسعار العالمية والاعتماد الكبير على النفط كنسبة كبيرة من دخل الدولة، بالإضافة إلى تحديات الإنتاج والضغوط الاقتصادية العالمية. هذه العوامل مجتمعة تفرض ضغوطًا كبيرة على الميزانية العامة للجزائر وقدرتها على تمويل المشاريع التنموية وتلبية احتياجات سكانها.

ثانيا: المخاطر الناجمة على الإعتماد المفرط على النفط

الاعتماد المفرط على النفط يشكل مجموعة من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأي دولة تعتمد عليه كمصدر رئيسي للإيرادات. فيما يلي أبرز هذه المخاطر:

- **تقلبات أسعار النفط:**

أسعار النفط في الأسواق العالمية تتعرض لتقلبات شديدة بسبب مجموعة متنوعة من العوامل، مثل التغيرات في الطلب العالمي، الأزمات الجيوسياسية، والتحولات في السياسات الاقتصادية. هذه التقلبات تؤدي إلى عدم استقرار الإيرادات الحكومية، مما يجعل التخطيط المالي والتنمية الاقتصادية أكثر صعوبة.

- **التأثير على الاقتصاد الكلي:**

الاعتماد على النفط يمكن أن يؤدي إلى ما يُعرف بـ "المرض الهولندي"، حيث يؤدي تدفق العائدات النفطية الكبيرة إلى رفع قيمة العملة المحلية. هذا يجعل الصادرات غير النفطية أقل تنافسية ويضعف القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة والصناعة التحويلية.

- **ضعف التنوع الاقتصادي:**

الاعتماد المفرط على النفط يجعل الاقتصاد عرضة للخطر في حال حدوث تراجع طويل الأمد في أسعار النفط. كما يؤدي إلى إهمال القطاعات الأخرى التي قد تسهم في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مما يحد من تنوع الاقتصاد ويجعل الدولة أكثر عرضة للأزمات.

- **المخاطر البيئية:**

استخراج النفط ونقله واستخدامه يسهم في التلوث البيئي وتغير المناخ. الاعتماد المفرط على النفط يمكن أن يفاقم المشكلات البيئية، خاصة إذا كانت الدولة غير قادرة على التحول نحو مصادر طاقة أنظف وأكثر استدامة.

[1] نبيل الزغبي، **اثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2005، ص 29-30

- **الضغط على الموارد الطبيعية:**

استخراج النفط بكميات كبيرة يمكن أن يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة الضغط على البيئة، مما يخلق تحديات مستقبلية فيما يتعلق بالاستدامة البيئية وحماية الموارد للأجيال القادمة.

- **التعرض للأزمات الجيوسياسية** :الاعتماد على النفط يجعل الدولة عرضة للصدمات الناتجة عن الأزمات الجيوسياسية في المناطق المنتجة للنفط أو التي تمر منها إمدادات النفط. هذه الأزمات يمكن أن تؤدي إلى تعطيل الإمدادات وارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل، مما يؤثر سلبًا على الاقتصاد[1].
- **عدم الاستقرار المالي:**

الإيرادات النفطية المتقلبة تجعل الميزانية العامة عرضة للتذبذب، مما قد يؤدي إلى عجز مالي في حالة انخفاض أسعار النفط. هذا يتطلب اللجوء إلى الاقتراض أو تقليص الإنفاق الحكومي، مما يؤثر على الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات العامة.

- **التبعية للطلب العالمي:**

يعتمد الطلب على النفط على النمو الاقتصادي العالمي، خاصة في الدول الصناعية الكبرى. أي تراجع اقتصادي عالمي، مثل الأزمات المالية أو الكوارث الطبيعية أو الأوبئة، يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط، مما يؤثر سلبًا على الدول المعتمدة عليه بشكل كبير.

- **تأخر التحول إلى الاقتصاد المستدام:**

الاعتماد المفرط على النفط يمكن أن يؤخر عملية التحول نحو اقتصاد مستدام يعتمد على مصادر طاقة متجددة. هذا التأخير قد يجعل الدولة عرضة للتحديات المستقبلية المتعلقة بتغير المناخ واللوائح البيئية الصارمة التي قد تفرضها الدول المستوردة للنفط.

الاعتماد المفرط على النفط يحمل في طياته العديد من المخاطر الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. لتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد وضمان التنمية المستدامة، من الضروري أن تعمل الدول المعتمدة على النفط على تنويع اقتصاداتها وتقليل اعتمادها على هذا المورد غير المتجدد، مع التركيز على تطوير قطاعات اقتصادية أخرى واستغلال مصادر الطاقة المتجددة.[2]

[1] وسام عمرون، فوزي سماعلي، **أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد3، سبتمبر 2022، ص 35

[2] وسام عمرون، فوزي سماعلي ، نفس المرجع ص 42

المبحث الثاني: علاقة ارتفاع أسعار النفط على الاستثمار العام في الجزائر

تلعب أسعار النفط دورًا محوريًا في تحديد مسار الاقتصاد الجزائري، نظرًا لاعتماد البلاد الكبير على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للدخل القومي. مع ارتفاع أسعار النفط، تجد الجزائر نفسها في موقف يمكنها من زيادة إيراداتها المالية بشكل ملحوظ، مما يفتح آفاقًا جديدة للاستثمار العام في البنية التحتية والمشاريع التنموية. هذا الارتباط الوثيق بين أسعار النفط والاستثمار العام يبرز أهمية تحليل هذه العلاقة، لفهم كيفية تأثير تقلبات الأسعار على قدرة الدولة في تمويل مشاريعها التنموية، وتأمين الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط لزيادة الإستثمارات العامة

ارتفاع أسعار النفط يوفر فرصة كبيرة للدول المنتجة للنفط، مثل الجزائر، لزيادة استثماراتها العامة وتعزيز النمو الاقتصادي. يمكن الاستفادة من هذه العائدات الإضافية من خلال عدة طرق:

- **تمويل المشاريع التنموية والبنية التحتية:**

– مشاريع البنية التحتية : يعتبر الاستثمار في البنية التحتية حجر الزاوية لأي اقتصاد يسعى لتحقيق النمو والتنمية المستدامة. يمكن توجيه العائدات النفطية المرتفعة نحو تطوير البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والجسور والموانئ والمطارات، مما يسهم في تسهيل حركة التجارة والنقل، ويعزز من قدرة البلاد على جذب الاستثمارات الأجنبية. تحسين البنية التحتية يمكن أن يقلل من تكاليف النقل ويزيد من كفاءة الإنتاج، مما يدعم التنافسية الاقتصادية.

– التوسع في النقل العام : تحسين شبكة النقل العام يمكن أن يقلل من الاعتماد على السيارات الخاصة، مما يسهم في تقليل الازدحام والتلوث، وتحسين نوعية الحياة في المدن الجزائرية.

- **تحسين الخدمات العامة:**

– الصحة والتعليم : يمكن استثمار الإيرادات النفطية في بناء مستشفيات جديدة، تجهيز المرافق الطبية، وتدريب الكوادر الطبية، مما يعزز من قدرة النظام الصحي على تقديم خدمات ذات جودة عالية. في التعليم، يمكن توجيه العائدات نحو بناء المدارس والجامعات الجديدة، وتحديث المناهج، وتدريب المعلمين، مما يساهم في إعداد جيل جديد قادر على مواجهة تحديات المستقبل.

– الإسكان الاجتماعي : يمكن للحكومة تمويل مشاريع إسكان ميسور التكلفة للفئات ذات الدخل المحدود، مما يساعد في تخفيف أزمة السكن ويعزز من الاستقرار الاجتماعي[1].

[1] أ.عبد الصمد سعودي، د.حسين بلعجوز، أثر تغيرات النفط في تجسيد برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، جامعة زيان عاشور، الجزائر، الجزائر ، ص159

- **زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة:**

– تنويع مصادر الطاقة : يمكن للجزائر استغلال الإيرادات النفطية لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. هذا الاستثمار يمكن أن يقلل من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة، ويساهم في تحقيق الاستدامة البيئية. الجزائر لديها إمكانيات كبيرة في مجال الطاقة الشمسية بفضل موقعها الجغرافي، ويمكن تحويل هذه الإمكانيات إلى مصادر طاقة نظيفة ومستدامة.

– تطوير التكنولوجيا المحلية : تشجيع الأبحاث والتطوير في مجال تقنيات الطاقة المتجددة يمكن أن يساعد الجزائر في بناء صناعة محلية قوية في هذا القطاع، مما يفتح الباب أمام فرص عمل جديدة ويقلل من التبعية التكنولوجية للخارج.

- **تعزيز الاستقرار المالي:**

– صندوق الثروة السيادية : يمكن للحكومة إنشاء أو تعزيز صندوق ثروة سيادي لتخزين الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط. هذا الصندوق يمكن استخدامه لتمويل المشاريع الاستراتيجية في المستقبل، أو لضمان استقرار مالي في فترات انخفاض أسعار النفط .

– الاحتياطي النقدي : زيادة الاحتياطي النقدي من خلال توجيه جزء من العائدات النفطية يمكن أن يمنح الجزائر قدرة أكبر على مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية، مثل التقلبات الحادة في أسعار النفط أو الأزمات المالية العالمية.

- **تحفيز الاستثمار الخاص:**

– تحسين بيئة الأعمال : يمكن توجيه الأموال إلى تحسين البنية التحتية القانونية والتنظيمية لجذب الاستثمارات الخاصة. هذا يشمل تحسين الخدمات اللوجستية، تطوير المناطق الصناعية، وتقديم حوافز ضريبية للاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية مثل التكنولوجيا والصناعة التحويلية.

– الشراكات بين القطاعين العام والخاص :(PPP) تشجيع الشراكات بين الحكومة والشركات الخاصة في تنفيذ مشاريع كبيرة، مثل بناء الطرق السريعة، والمستشفيات، ومحطات الطاقة. هذا النهج يمكن أن يساهم في تخفيف الضغط المالي عن الحكومة ويسمح بتنفيذ مشاريع تنموية بكفاءة أعلى[1].

- **تمويل الابتكار والتكنولوجيا** :مراكز الأبحاث والتطوير :(R&D) يمكن استخدام العائدات النفطية في إنشاء وتطوير مراكز أبحاث متخصصة في مجالات التكنولوجيا والابتكار. هذه المراكز يمكن أن تساهم في تطوير حلول محلية للمشاكل التقنية والبيئية، وتعزز من القدرة التنافسية للجزائر في الأسواق العالمية.

[1] أ. عبد الصمد سعودي، د. حسين بلعجوز، نفس المرجع، ص161

– التعليم التقني والمهني : الاستثمار في التعليم التقني والمهني يمكن أن يساعد في إعداد القوى العاملة الجزائرية للتعامل مع تحديات التكنولوجيا المتقدمة والابتكار، مما يعزز من قدرتهم على المنافسة في السوق العالمية.

- **تنمية القطاعات الزراعية والصناعية:**

– الزراعة : يمكن استغلال الفوائض النفطية لدعم القطاع الزراعي من خلال تحسين تقنيات الري، دعم البحوث الزراعية، وتطوير الصناعات الغذائية. هذا يمكن أن يساعد في تحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات.

– الصناعة التحويلية : تعزيز القطاع الصناعي، خاصة في مجالات التصنيع ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعات الكيميائية والهندسية. الاستثمار في هذا القطاع يمكن أن يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتنويع مصادر الدخل الوطني.

- **التخفيف من الديون العامة:**

– سداد الديون : يمكن استخدام الإيرادات النفطية لسداد جزء من الديون العامة، مما يقلل من الأعباء المالية المستقبلية ويزيد من المرونة المالية للدولة. سداد الديون يقلل من تكاليف خدمة الدين، مما يحرر موارد إضافية يمكن استخدامها في تمويل المشاريع التنموية.

– تجنب الاقتراض : الفوائض النفطية تسمح للحكومة بتجنب الاقتراض لتمويل مشاريعها، مما يحافظ على مستويات الديون المنخفضة ويقلل من الاعتماد على التمويل الخارجي.

- **دعم الصناديق الاجتماعية:** الضمان الاجتماعي: يمكن استخدام الإيرادات النفطية لدعم برامج الضمان الاجتماعي، مثل التأمين الصحي، والتقاعد، والمساعدات الاجتماعية للفئات الضعيفة. هذا يعزز من الاستقرار الاجتماعي ويقلل من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية[1].

– برامج الحد من الفقر : تمويل برامج تهدف إلى تقليل الفقر وزيادة الاندماج الاجتماعي يمكن أن يساهم في تحسين الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

المطلب الثاني: آفاق تعزيز العلاقة بين أسعار النفط والاستثمار العام في الجزائر

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع النفط، حيث تشكل صادرات النفط والغاز جزءًا كبيرًا من الإيرادات العامة. مع ذلك، فإن العلاقة بين أسعار النفط والاستثمار العام في الجزائر تحمل فرصًا كبيرة إذا ما تم استغلالها بشكل استراتيجي ومدروس.

[1] أ.عبد الصمد سعودي، د.حسين بلعجوز، نفس المرجع ، ص162

عندما ترتفع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ترتفع معها الإيرادات النفطية للدولة، مما يتيح للحكومة الجزائرية فرصة لزيادة الاستثمارات العامة في مشاريع التنمية. يمكن توجيه هذه الإيرادات الزائدة إلى تمويل مشاريع البنية التحتية الحيوية مثل الطرق، والجسور، والموانئ، وكذلك إلى تحسين الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم. هذه الاستثمارات لا تعزز فقط من النمو الاقتصادي في المدى القصير، بل تساهم أيضًا في بناء أساس اقتصادي متين ومستدام للمستقبل.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام العائدات النفطية المرتفعة لتعزيز التنويع الاقتصادي. يعتمد الاقتصاد الجزائري حاليًا بشكل كبير على قطاع الهيدروكربونات، مما يجعله عرضة للتقلبات في أسعار النفط. من خلال توجيه الإيرادات النفطية نحو تطوير قطاعات اقتصادية أخرى مثل الزراعة، والصناعة التحويلية، والسياحة، يمكن للجزائر تقليل هذا الاعتماد على النفط وتحقيق تنوع اقتصادي يعزز من استقرار الاقتصاد الوطني[1].

كما أن جزءًا من العائدات النفطية يمكن أن يُخصص لإنشاء صندوق ثروة سيادي، وهو ما يمكن أن يوفر احتياطيات مالية تستخدم في فترات انخفاض أسعار النفط، مما يضمن استقرار الاستثمارات العامة حتى في الظروف الاقتصادية الصعبة. هذا النوع من التخطيط المالي يساعد في حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية ويعزز من مرونته.

ومن الجدير بالذكر أن توجيه جزء من هذه الإيرادات إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يسهم في زيادة كفاءة الاستثمارات العامة، من خلال الاستفادة من خبرات القطاع الخاص في تنفيذ وإدارة المشاريع الكبيرة. يمكن أن يكون ذلك في مجالات متعددة مثل الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا، والبنية التحتية.

لكن لتحقيق الاستفادة القصوى من ارتفاع أسعار النفط، يجب أن تُدار هذه الإيرادات بشكل رشيد وشفاف، مع تبني سياسات اقتصادية تضمن الاستخدام الأمثل لهذه الموارد. كما يجب أن تُعزز السياسات التي تحفز الاستثمار الخاص وتحسن من بيئة الأعمال في الجزائر، لتشجيع دخول استثمارات جديدة ومساعدة البلاد على تحقيق نمو اقتصادي مستدام[2].

بشكل عام، توفر فترات ارتفاع أسعار النفط فرصة فريدة للجزائر لتعزيز استثماراتها العامة، وتنويع اقتصادها، وبناء أساس قوي لتحقيق التنمية المستدامة. لكن نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب إدارة حكيمة ورؤية طويلة الأمد، لضمان أن تكون هذه الاستثمارات قادرة على تقديم فوائد طويلة الأمد للمجتمع الجزائري والاقتصاد ككل.

[1] الزهرة هلال، دراسة تحليلية للعلاقة بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة(1990-2021)، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 13، العدد01، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2024، ص175

[2] الزهرة هلال، نفس المرجع ، ص 177

المطلب الثالث: التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين

تعتبر جهود الجزائر في التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين من الجوانب الرئيسية في استراتيجيتها لإدارة تأثيرات ارتفاع أسعار النفط على الاستثمار العام. في ظل الاعتماد الكبير للجزائر على قطاع النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، يُعد التعاون الدولي والإقليمي عنصرًا حيويًا في تعزيز استثماراتها العامة وضمان استدامتها.

- **تنسيق السياسات النفطية:**

يتيح التعاون مع الدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول الأخرى المنتجة للنفط للجزائر تنسيق سياسات الإنتاج والتسعير، مما يساعد في الحفاظ على استقرار أسعار النفط عند مستويات تعزز من الاستقرار الاقتصادي. هذا التنسيق يمكن أن يساهم في الحد من التقلبات الحادة في أسعار النفط، مما يضمن استقرارًا في الإيرادات النفطية ويتيح للجزائر التخطيط لاستثمارات عامة مستدامة.

- **الاستفادة من الخبرات الدولية:**

من خلال التعاون مع المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يمكن للجزائر الاستفادة من الخبرات الدولية في إدارة العائدات النفطية. هذه المؤسسات توفر توجيهات واستشارات حول كيفية تخصيص العائدات لتعزيز الاستثمارات العامة في مشاريع التنمية الحيوية مثل البنية التحتية، والتعليم، والصحة. يمكن أن يشمل التعاون أيضًا تبادل المعرفة بشأن أفضل الممارسات في إدارة الإيرادات النفطية وتطوير استراتيجيات فعالة لتوجيه هذه الإيرادات نحو تحقيق التنمية المستدامة[1].

- **جذب الاستثمارات الأجنبية:**

ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يجعل الجزائر وجهة أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية. من خلال تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز الشراكات مع الشركاء الإقليميين والدوليين، يمكن للجزائر جذب رؤوس أموال جديدة لتمويل مشاريع التنمية العامة. الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص عمل جديدة، وتطوير قطاعات اقتصادية متنوعة، مما يقلل من الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات.

- **التعاون في مجال التنمية المستدامة:**

يمكن للجزائر أن تستفيد من التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية لتعزيز استثماراتها في الطاقة المتجددة والمشاريع البيئية. استخدام العائدات النفطية لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح يمكن أن

[1] بضياف صالح، **اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة(2005،2019) بين الواقع والمأمول**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد 23، العدد 02، البليدة، 2020، ص 1120.

يساعد الجزائر في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحماية البيئة. التعاون الدولي يمكن أن يوفر أيضًا تقنيات جديدة وأساليب مبتكرة لتحقيق هذا التحول.

- **إدارة الاحتياطات النفطية:**

التعاون مع الشركاء الدوليين يمكن أن يساعد الجزائر في تحسين إدارة احتياطاتها النفطية. يشمل هذا التعاون تبادل المعرفة حول تقنيات التنقيب والاستخراج الحديثة، وتطوير استراتيجيات لإدارة العائدات النفطية بشكل فعال. يمكن أيضًا استخدام هذه الشراكات لتطوير صناديق ثروة سيادية تساعد في تحقيق استقرار الإيرادات وتوفير موارد مالية في فترات انخفاض أسعار النفط.

- **تنمية البنية التحتية:**

توجيه العائدات النفطية المرتفعة نحو تطوير مشاريع البنية التحتية الكبيرة مثل شبكات النقل، والموانئ، ومحطات الطاقة يمكن أن يكون له تأثير إيجابي كبير على الاقتصاد المحلي. الشراكات مع الدول والشركات الدولية يمكن أن توفر التمويل والخبرة اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع، مما يعزز من قدرة الجزائر على تحسين جودة البنية التحتية وزيادة تنافسية اقتصادها.

- **مواجهة التحديات الاقتصادية:**

في فترات التقلبات الاقتصادية الحادة، يمكن للتعاون مع المنظمات الدولية تقديم الدعم المالي والتقني للجزائر. هذا الدعم يمكن أن يشمل برامج لموازنة الميزانية العامة، وتقديم المساعدة للقطاعات الاقتصادية المتضررة من انخفاض أسعار النفط. التعاون الدولي يمكن أن يوفر أيضًا استراتيجيات للتعامل مع الأزمات الاقتصادية وتعزيز الاستقرار المالي[1].

من خلال تعزيز التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، تستطيع الجزائر تحقيق أقصى استفادة من ارتفاع أسعار النفط لزيادة استثماراتها العامة وتعزيز استدامة نموها الاقتصادي. هذا التعاون يمكن أن يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، وتقليل الاعتماد على النفط، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يضمن مستقبلًا اقتصاديًا أكثر استقرارًا وازدهارًا.

[1] بضياف صالح، نفس المرجع، ص 1121

المبحث الثالث: برنامج الإستثمارات العامة في الجزائر خلال فترة (2000-2022)

في إطار جهود الجزائر لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحديث البنية التحتية، أطلقت الحكومة سلسلة من البرامج الاستثمارية الكبرى عبر مراحل مختلفة:

1.برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

أُطلق في عام 2001 بميزانية قدرها 7 مليارات دولار أمريكي، بهدف تحفيز الاستثمار العام والخاص وتحسين البنية التحتية. شمل البرنامج مشاريع في مجالات الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، المياه، والإسكان.

2. برنامج دعم النمو (2005-2009):

بدأ في عام 2005 بميزانية 55 مليار دولار أمريكي، مع التركيز على تطوير البنية التحتية وتعزيز القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم. شمل البرنامج مشاريع في مجالات الطاقة، السكك الحديدية، الطرق، الري، والإسكان.

3. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2010-2014):

أطلق في عام 2010 بميزانية ضخمة بلغت 286 مليار دولار أمريكي، واستهدف دعم البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية والإنتاجية، مع التركيز على تسريع التنمية في مختلف المجالات.

4. برنامج التنمية الخماسي (2015-2019):

تم إطلاقه في عام 2015 بميزانية 262 مليار دولار أمريكي، وركز على تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال تعزيز القطاعات غير النفطية مثل الصناعة، السياحة، والزراعة. كما شمل مشاريع لتحسين البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والتنمية البشرية.[1]

5. برنامج الانتعاش الاقتصادي (2020-2024): استجابة لتداعيات جائحة كوفيد-19، تم إطلاق هذا البرنامج في عام 2020 بميزانية 27 مليار دولار أمريكي. يهدف البرنامج إلى تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، مع التركيز على تطوير قطاعات الصناعة، السياحة، الزراعة، والبنية التحتية.[2]

[1] الكاهنة ارزيل، **نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية ، المجلد 17 العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو ، 2022، ص 66

[2] AAPI – Agence Algérienne de Promotion de l'Investissement اليوم 01-08-2024 الساعة: 12:30

6. مشاريع استثمارية متفرقة:

إلى جانب هذه البرامج، نفذت الجزائر مشاريع استثمارية إضافية في مجالات الطاقة، النقل، السكن، الصحة، والتعليم. تهدف هذه المشاريع إلى تحسين البنية التحتية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات.

خلاصة الفصل:

شهدت الجزائر خلال الفترة (2000–2022) تنفيذ عدة برامج استثمارية ضخمة، ركزت على تطوير البنية التحتية وتعزيز القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. هذه البرامج، الممولة بشكل رئيسي من الإيرادات النفطية، ساهمت في تحسين قطاعات مثل الطرق، السكك الحديدية، الطاقة، والسكن. ورغم التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد، بدأت الجزائر في السنوات الأخيرة تبني سياسات لتنويع مصادر دخلها، مما يعكس توجهًا نحو تقليل الاعتماد على النفط وتحقيق تنمية أكثر استدامة.

خاتمة

خاتمة

في ختام هذه المذكرة، يمكن القول بأن تقلبات أسعار النفط أثرت بشكل ملحوظ على الاستثمارات العامة في الجزائر، حيث إن الاعتماد الكبير على عائدات النفط أدى إلى ربط مباشر بين مستويات هذه العائدات وحجم الاستثمار العام. فارتفاع أسعار النفط وفر للحكومة موارد إضافية مكّنتها من توسيع استثماراتها في مختلف القطاعات، بينما أدت فترات انخفاض الأسعار إلى تقليص هذه الاستثمارات وتأجيل عدد من المشاريع التنموية.

هذا الوضع يبرز الحاجة الماسة إلى تبني سياسات تهدف إلى تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، من خلال تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز مصادر دخل بديلة. ومن المهم أن تسعى الجزائر إلى تطوير القطاعات الأخرى مثل الصناعة، الفلاحة، والسياحة، بما يضمن استدامة الاستثمارات العامة واستقرارها بعيدًا عن تقلبات أسواق النفط.

علاوة على ذلك، تُظهر النتائج أهمية وضع استراتيجيات طويلة الأمد لإدارة الفوائض المالية خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، من خلال إنشاء صناديق سيادية تعزز من قدرة البلاد على مواجهة الأزمات الاقتصادية التي قد تنجم عن انخفاض أسعار النفط مستقبلاً .

باختصار، يمثل التنويع الاقتصادي والتخطيط المالي المستدام الحل الأمثل للحفاظ على استقرار الاستثمار العام في الجزائر، وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستمرة، بغض النظر عن التغيرات في أسواق الطاقة العالمية.

أولا: نتائج الدراسة

1 .**تأثير مباشر لتقلبات أسعار النفط على الاستثمار العام:** أظهرت الدراسة أن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر على حجم الاستثمار العام في الجزائر، حيث إن فترات ارتفاع الأسعار تؤدي إلى زيادة في الإيرادات العامة، مما يمكن الحكومة من توسيع استثماراتها في مشاريع البنية التحتية والتنمية. على النقيض، تؤدي فترات انخفاض الأسعار إلى تقليص حجم الاستثمار العام وتأجيل أو إلغاء بعض المشاريع.

2 .**الاعتماد الكبير على قطاع النفط:** تبين أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على عائدات قطاع النفط لتمويل الاستثمارات العامة، ما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق

العالمية. هذا الاعتماد يظهر محدودية قدرة الدولة على الحفاظ على استدامة الاستثمارات في ظل انخفاضات متكررة في أسعار النفط.

3 .**نقص التنويع الاقتصادي:** أشارت النتائج إلى أن غياب التنوع في مصادر الدخل الوطني يؤدي إلى تفاقم تأثير تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات العامة. حيث أن القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الجزائر لا تزال ضعيفة وغير قادرة على تعويض التراجع في العائدات النفطية.

4 .**أثر محدود للإصلاحات الاقتصادية** :على الرغم من الجهود المبذولة في الجزائر لإجراء إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط، إلا أن تأثير هذه الإصلاحات لا يزال محدودًا. لم تسهم هذه الإصلاحات بشكل كبير في تعزيز القدرة على مواجهة تقلبات أسعار النفط وتأمين استقرار الاستثمارات العامة.

5 .**الحاجة إلى تطوير أدوات مالية واستثمارية:** أظهرت الدراسة أن الجزائر بحاجة إلى أدوات مالية أكثر تطورًا، مثل إنشاء صناديق سيادية لاستثمار الفوائض المالية في أوقات ارتفاع أسعار النفط. هذه الأدوات يمكن أن تساهم في حماية الاقتصاد من تأثيرات التقلبات الحادة في الأسعار.

6 .**تحديات تحقيق التنمية المستدامة:** في ضوء النتائج، تبيّن أن تقلبات أسعار النفط تعيق تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، حيث يؤدي تذبذب الإيرادات إلى تراجع في تنفيذ مشاريع تنموية طويلة الأمد التي تعتبر ضرورية لتحسين الاقتصاد الوطني وتحقيق استدامة اقتصادية.

ثانيا: آفاق الدراسة

آفاق الدراسة حول موضوع "انعكاسات أسعار النفط على الاستثمار العام" تشمل العديد من الجوانب المهمة التي يمكن أن تفتح مسارات بحثية جديدة وتساهم في تعميق الفهم حول هذا الموضوع الحيوي. ومن هذه الآفاق:

1 .التنبؤ بتأثيرات تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات المستقبلية: يمكن استكشاف طرق جديدة للتنبؤ بالتأثيرات المحتملة لتقلبات أسعار النفط على خطط وبرامج الاستثمار العام في الدول المعتمدة على النفط. هذا يشمل بناء نماذج اقتصادية تستخدم لقياس مدى التأثر بين أسعار النفط والسياسات المالية.

2 .تنويع مصادر الإيرادات العامة: دراسة انعكاسات تقلب أسعار النفط قد تفتح آفاقًا حول كيفية تعامل الحكومات مع هذه التقلبات عن طريق تنويع مصادر الدخل العام والاعتماد على موارد غير نفطية لتعزيز الاستثمارات العامة وتقليل التأثر السلبي عند انخفاض أسعار النفط.

3 .تأثير السياسات المالية والنقدية: يمكن فحص تأثير السياسات المالية والنقدية على استقرار الاستثمار العام في ظل التقلبات النفطية، بما في ذلك كيفية استخدام الإيرادات النفطية لتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية، الصحة، والتعليم، وغيرها من القطاعات التنموية.

4 .إدارة الأزمات المالية: يمكن أن تتناول الدراسة كيفية استجابة الحكومات لأزمات انخفاض أسعار النفط وتأثيرها على الاستثمارات العامة، مع دراسة الأمثلة العملية من دول مرّت بمثل هذه الظروف وكيفية تكيّفها مع الأزمات.

5 .دور الابتكار والتكنولوجيا: هناك إمكانية لفحص الدور الذي يمكن أن يلعبه الابتكار والتكنولوجيا في تقليل الاعتماد على النفط كعامل رئيسي في تحديد مستوى الاستثمارات العامة، وذلك عبر تبني مشاريع مستدامة أكثر فاعلية واستدامة اقتصادية.

6 .التوجه نحو الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة: من خلال ربط الدراسة بالاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة، يمكن استكشاف كيف يمكن للدول التحول إلى نماذج اقتصادية مستدامة تهدف إلى تقليل اعتمادها على النفط واستثمار العوائد النفطية في مشاريع بيئية وتقنية تحسن من الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل.

7 .تقييم الأثر طويل الأجل: دراسة الآثار طويلة الأجل لتقلبات أسعار النفط على المشاريع الاستثمارية الكبرى، مثل مشاريع البنية التحتية الضخمة، وكيفية تطوير خطط استثمارية طويلة الأجل تأخذ في الاعتبار التذبذبات الاقتصادية العالمية.

8 .التعاون الإقليمي والدولي: يمكن توسيع الدراسة لتشمل تحليل كيفية تأثير أسعار النفط على الاستثمارات العامة على مستوى التعاون الإقليمي أو الدولي، وكيف يمكن للدول النفطية وغير النفطية التعاون في مواجهة تحديات تقلب الأسعار والاستثمار في مشاريع مشتركة.

هذه الآفاق تعزز من أهمية مواصلة البحث في هذا المجال لفهم أفضل لكيفية تأثير أسعار النفط على الاقتصاد والاستثمار العام، وكذلك اقتراح سياسات وحلول تساعد في تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

ثالثا: الاقتراحات والتوصيات

1 .تنويع الاقتصاد الوطني:

- تعزيز القطاعات غير النفطية : يجب على الجزائر التركيز على تنمية قطاعات أخرى مثل الصناعة، الزراعة، والتكنولوجيا، بما يساهم في تقليل الاعتماد على النفط ويعزز الاستقرار الاقتصادي.

- تشجيع الاستثمارات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة : تقديم دعم مالي وتسهيلات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يساهم في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني.

2 .تحسين إدارة الإيرادات النفطية:

- إنشاء صندوق سيادي : تطوير صندوق سيادي يهدف إلى استثمار الفوائض المالية خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، مما يساعد على تأمين الموارد المالية في فترات انخفاض الأسعار.

- وضع آلية لتوزيع الإيرادات : تطوير آلية فعالة لتوزيع الإيرادات النفطية لضمان استخدامها بشكل مستدام وموجه نحو مشاريع ذات عائد طويل الأمد.

3 .تطوير الاستراتيجيات المالية والاقتصادية:

- إعداد استراتيجيات طويلة الأمد : وضع استراتيجيات اقتصادية طويلة الأمد تركز على تعزيز الاستقرار المالي من خلال التنوع الاقتصادي وتطوير القطاعات الإنتاجية.

- تحسين الشفافية المالية : تعزيز الشفافية في إدارة الموارد المالية والاستثمارات العامة لضمان كفاءة استخدام الموارد وتقليل الفاقد.

4 .تعزيز الابتكار والتكنولوجيا:

- استثمار في البحث والتطوير : دعم البحث والتطوير في القطاعات التقنية والابتكارية لتعزيز القدرة التنافسية وتنويع الاقتصاد.

- تشجيع الابتكار في الصناعة : تقديم حوافز للشركات التي تتبنى التكنولوجيا الحديثة والابتكار في عملياتها الإنتاجية.

5 .تطوير البنية التحتية:

- استثمار في البنية التحتية : تحسين البنية التحتية الأساسية مثل المواصلات والطاقة والاتصالات، مما يساهم في جذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي.

- دعم مشاريع البنية التحتية المستدامة : التركيز على مشاريع البنية التحتية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتقليل التأثير البيئي.

6 .تحسين البيئة الاستثمارية:

- تقديم تسهيلات للمستثمرين : تبسيط الإجراءات الإدارية وتقديم حوافز للمستثمرين المحليين والأجانب لتحفيز الاستثمارات في مختلف القطاعات.

- تعزيز حماية حقوق المستثمرين : تحسين الأطر القانونية والتشريعية لحماية حقوق المستثمرين وتوفير بيئة استثمارية أكثر استقرارًا.

7 .مواصلة الإصلاحات الاقتصادية:

- تسريع تنفيذ الإصلاحات : متابعة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بشكل فعال، مع التركيز على تحسين الأداء المالي والإداري في القطاعات المختلفة.

- تعزيز التعليم والتدريب : الاستثمار في تحسين مهارات القوى العاملة لتلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية الجديدة والمتنوعة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. بيواري حسني، البترول. **أهميته ،مخاطره وتحدياته**، ط،1 دار ئاراس للنشر، العراق، ،2006 .
حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، ط،1 بيروت، لبنان، ،2000.
2. سالم عبد الحسن رسن، **إقتصاديات النفط**، دار الكتب الوطنية، ط،1 طرابلس، ليبيا،1999
3. ضياء مجدي الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2005 .
4. عبد المقتدر عبد العزيز، **البترول وطرق اكتشافه**، دار الفكر، الأردن، ،2008 .
5. قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثماربين النظرية والتطبيق**، الأردن: دارالثقافة للنشروالتوزيع.2012،
6. كامل بكري، الموارد واقتصادياتها، **دار النهضة العربية**، دون طبعة، بيروت، ،1986
7. محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،1983.
8. مديحة حسين الدغيري، **اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها**، دار الجيل، ط،1 بيروت، ،1992 .
9. نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الطبعة الأولى الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والاعلان، 2000
10. هاشم علوان حسين عبد محمد جاسم، **اقتصاديات الموارد الطبيعية**، بغداد، 1992.

ثانيا: المجلات

1. الزهرة هلال، دراسة تحليلية للعلاقة بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة(1990-2021)، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 13، العدد01، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2024
2. الكاهنة ارزيل، **نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية ، المجلد 17 العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو ، 2022

3. أحمد بوطرفاية ،**أبحاث اقتصادية وإدارية مجلة علمية محكمة سداسية تصدرها كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير** جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر،2021 ،ص 21
4. أحمد شبيني ومحمد المكي طيار، **آثار تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر** (دراسة قياسية خلال الفترة –1990 2012)، تخصص نقود ومالية دولية، قسم علوم اقتصادية، جامعة جيجل، –2013 ،2014
5. بضياف صالح، **اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة(2005،2019) بين الواقع والمأمول**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد 23، العدد 02، البليدة، 2020.
6. حيمور مصطفى، **قياس وتحليل العلاقة بين تطور الإيرادات النفطية و النفقات الحكومية العامة في الجزائر**، مجلة مينا للاقتصاديات الجزائرية، المجلد 01،العدد 02، جوان 2018
7. دناني خولة وأقاسم حسناء ومقدم عبد الجليل، **أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر وقطر، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد الخامس، العدد ،2 أوت ،2019 .
8. ساطور رشيد، **دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة –علاقات وروابط ،–** جامعة البليدة ،02 الجزائر
9. سحنون مصطفى، بن صالح عبد الله، قندز بن توتة، **أثر الإستثمار العمومي في البنية التحتية لقطاعي النقل والاتصالات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2017) دراسة قياسية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2021
10. سمير بن محاد، **تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية قبل وبعد تحالف أوبك+، دراسة إقتصاد–قياسية** ، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد05، العدد01، 2022
11. سمير بن محاد، دور **منظمة أوبك في ضبط أسعار النفط في ظل التحولات الطاقوية في العالم**، دراسة اقتصاد_قياسية باستخدام نماذج اشعة الانحدار الذاتي VAR، مجلة العلوم الإدارية، المجلد06/ العدد01، 2022، ص 114
12. سهام حسين البصام، **مخاطر وإشكاليات إنخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية** دراسة تحليلية_، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد،36.

13. عبد الصمد سعودي، حسين بلعجوز، أثر تغيرات النفط في تجسيد برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، جامعة زيان عاشور، الجزائر، الجزائر
14. عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة الأزهر بغزة سلسلة العلوم الإنسانية، العدد ،15 العدد ،1 .2013
15. فتيحة خوميجة وكريمة فرحي، **أثار تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصادية الكلية الجزائرية في الفترة (-2004 2016)** ، مجلة اقتصاديات الأعمال التجارية، المجلد ،4 العدد 2، 2019،
16. مريم شطيبي محمود، **مداخلة بعنوان انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، ضمن المحور الثاني التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، يوم 14 ماي ،2015
17. مكاوي الحبيب، بابا حامد كريمة، **القطاع النفطي في الجزائر واشكالية تنويع مصادر الدخل**، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، العدد الثاني، ديسمر 2017، المركز الجامعي إيليزي، الجزائر
18. وسام عمرون، فوزي سماعلي، **أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد3، سبتمبر 2022

ثالثا: مذكرات تخرج

1. نبيل الزغبي، **اثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2005،
2. هناء مغزيلي، **انعكاسات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010_2016)**، مذكرة ذكتوراه، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2016، .

رابعا: مواقع الكترونية

1. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الفصل الخامس، 2011.
2. https://moufed.com اليوم: 08.2024/02 الساعة: 20:14
3. AAPI – Agence Algérienne de Promotion de l'Investissement اليوم 01-08-2024 الساعة: 12:30
4. **لهب عطا عبدالوهاب**، https://alghad.com/Section اليوم 2024/08/02 **الساعة: 19:05**
5. https://www.aljazeera.net في 04-09—2024 الساعة: 12:11